الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية الآداب واللغات

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Lettres et des Langues

جامعة البويرة

قسم: اللّغة و الأدب العربي

تخصّص: لسانيات تطبيقية

ظاهرة تعدد المعنى الوظيفي لمباني التقسيم وتجلياتها في سورة الفتح

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

إعداد الطالبتين:
- فاطمة حيدب
- هجيرة رميلي

إشراف الأستاذ:
- د. عيسى شاغة

لجنة المناقشة

عبد القادر تواتي:	جامعة البويرة	رئيسا
عيسى شاغة	جامعة البويرة	مشرفا ومقررا
كريمة آيت إحدادن:	جامعة البويرة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2018 - 2019

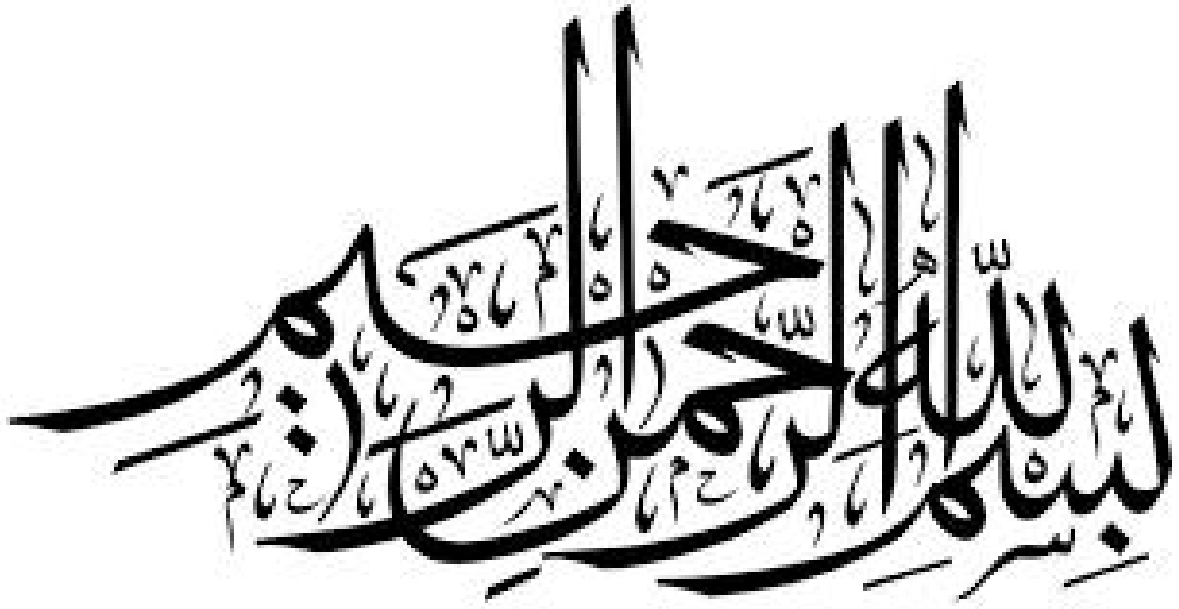
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ﴾ [النمل: 19]

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

من هذا المنطلق الرباني العظيم والحديث النبوي الشريف لا يسعنا سوى أن نتوجه

بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للمولى عزّ وجلّ الذي أمدّنا بالصبر،

وذللّ لنا الصعاب ووفقنا لإتمام هذا البحث.

وإلى من تعلمنا منه أن للنجاح قيمة ومعنى وكيف يكون التفاني والإخلاص في

العمل سبيل للإبداع، الأستاذ "عيسى شاغة"

فهو لم يبخل علينا بوقته وجهده ونصائحه التي بها قوّمت أخطاؤنا وسدّدت خطانا

فكان هذا العمل ثمرة لتظافر جهوده وجهودنا

فله منا كل الشكر والتقدير.

إهداء

إلى كل من يحمل لهم القلب فيضًا من الحب والاحترام

إلى كل باحث عن خبايا العلم ودرّه المكنون

نهدي هذا العمل.

فاطمة - هجيرة

مقدّمة

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين وعلى التابعين الذين اهتدوا بهديه واقتفوا أثره بإحسان إلى يوم الدّين، وبعد:

اللّغة العربيّة من اشرف اللّغات وأعلاها منزلة وشأنًا، فهي اللّغة المختارة التي نزل بها كتاب الله نظرًا لميزاتها وخصائصها التي لا توجد عند غيرها من اللّغات، وأبرز سماتها تميزها بالثراء اللفظي الذي تنوعت روافده وتعددت، وهذا ما كان سببا في تعدد الظواهر اللغوية فيها أكثر من غيرها من اللّغات، وتُعدّ ظاهرة تعدد المعنى الوظيفي من أهم وأبرز هذه الظواهر، ولأنّ القرآن الكريم يُعدّ من أهم روافد اللّغة العربيّة وهذا ما جعله فضاءً خصبًا تتجلى فيه مختلف الظواهر اللّغوية وخاصة ظاهرة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، ولعلّ كون اللّغة العربيّة لغة نحو وإعراب بالدرجة الأولى فهو ما ساعدها على تفسير هذه الظاهرة.

وقد استقطبت ظاهرة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد الكثير من الباحثين نظرًا لكونها ظاهرة ملفتة للانتباه وجديرة بالاهتمام، ولهذا فإننا نجد العديد من الدراسات التي تناولتها خاصة في القرآن كونه أكثر النصوص التي تكون فيه هذه الظاهرة واضحة وجلية، لأنّه يحتاج إلى هذا التميّز الدقيق نظرا لخصوصيته وضرورة فهمه فهمًا صحيحًا حتى لا يقع التحريف، كما أنّ لها دورا بارزا في خدمة اللّغة العربية من خلال بيان وإيضاح اللبس الذي قد يقع نتيجة تشابه بين مبانيها، وهذا ما جعلنا نختار هذه الظاهرة موضوعًا للدراسة، وتحديدًا في القرآن الكريم وقد اقتضت دراستنا هذه طرح السؤال الآتي: كيف يمكن للمبنى الواحد أن يتجسد في أكثر من معنى وأكثر من وظيفة؟ وما مدى تجلي هذا في القرآن الكريم؟

وسعيًا منا للإجابة على هذا السؤال قسمنا الدراسة إلى فصلين وخاتمة.

أمّا الفصل الأول النظري فقد عُنون بـ: المعنى والوظيفة في أقسام الكلم حيث شمل مبحثين: المبحث الأول تناولنا فيه آراء النحاة القدماء واللسانيين العرب المحدثين حول تقسيم الكلم والمقاييس التي استخدمها كل منهم في ذلك، يليه المبحث الثاني وعرضنا فيه مفاهيم للمصطلحات التي لها علاقة بالدراسة وهي المعنى والوظيفة وأشرنا إلى أنواع كل منهما.

أمّا الفصل الثاني التطبيقي فقد كان موسومًا بـ: تعدد المعاني الوظيفية لمباني التقسيم في "سورة الفتح" حيث ركزنا فيه على الدراسة التطبيقية على المباني الواردة في السورة لبيان المعاني الوظيفية الأساسية والفرعية لكل مبنى من هذه المباني، وقد قُسّم بدوره إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول جمعنا فيه مباني الاسم والفعل وتناولنا فيه تعدد المعاني الوظيفية لكل مبنى من هذه المباني، والمبحث الثاني جمعنا فيه مباني الصفة والضمير وبيّنا فيه تعدد المعاني الوظيفية لهذه المباني، أمّا المبحث الثالث فقد خصصناه لمباني الأداة والظروف وتناولنا فيه كذلك المعاني الوظيفية المتعددة التي يؤديها كل مبنى من مباني الأداة والظروف في السورة الكريمة.

وقد تبنّت هذه الدراسة المنهج الوصفي الإحصائي التحليلي القائم على إحصاء كل المباني الواردة في السورة وتصنيفها ثم تحليلها في ضوء مقصد السورة الكريمة، ولا شكّ أنّ كل بحث تحفّ به جملة من الصعوبات، من بين التي واجهناها: التشعب والتداخل بين مباني التقسيم خاصة في مبنى الصفة لأنها من أكثر المباني التي تتعدد صيغها وتتقارب فيما بينها، وهذا ما يجعل التفريق بينها صعب خاصة إذا تعلق الأمر بالقرآن الذي يتطلب عناية خاصة.

ولغرض الوصول إلى نتائج موثوقة رصدنا جملة من المصادر والمراجع التي رأينا أنها تخدم بحثنا هذا وأهمها:

- اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان.
- جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني.

- الجدول في إعراب القرآن لمحمود الصافي.

ثم ختمنا هذه الدراسة بخاتمة جامعة لأهم النتائج المتوصل إليها.

وفي الأخير نسأل الله التوفيق والسداد، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

الفصل الأوّل

المعنى والوظيفة في أقسام الكلم

المبحث الأول: أقسام الكلم بين القدماء والمحدثين

1- آراء النحاة القدماء في تقسيم الكلم.

2- آراء اللسانيين العرب المحدثين في تقسيم الكلم.

المبحث الثاني: المعنى والوظيفة.

1- المعنى مفهومه وأنواعه.

2- الوظيفة مفهومها وأنواعها.

3- علاقة المعنى بالوظيفة.

المبحث الأول: أقسام الكلم بين القدماء والمحدثين

إنّ التطرق إلى ما قاله النحاة الأقدمون حول تحديد أقسام الكلم وما ذكروه من علامات يتميز بها كل قسم وما أبدوه من آراء يقودنا إلى معرفة وجهات نظرهم المختلفة، والتي سنتطرق إليها من خلال عرضنا لآراء مجموعة من النحاة القدماء والمحدثين لموضوع الاختلاف القائم بينهم حول تقسيم الكلم، سواء بين القدماء فيما بينهم أو بين القدماء والمحدثين.

1- آراء النّحاة القدماء في تقسيم الكلم:

لقد استقرّ مفهوم الكلام عند النحاة القدماء على أنّه عبارة عن اللّفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، فاللفظ جنس يشمل الكلام والكلمة والكلم، ويشمل المهمل كـ (ديز) والمستعمل كـ (عمرو)[1]. وأمّا الكلم فهو ما تركبّ من ثلاث كلمات فأكثر ولا يحسن السكوت عليه نحو (إن قام زيد)[2]، وأمّا الكلمة فهي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد[3]، والمعنى هنا أنّه استثنى الكلام الذي وضع لمعنى غير مفرد.

إلاّ أنّ هناك من الكلمات ما تذكر ويقصد بها الكلام مثل قولنا سبحان الله، والتي نقصد بها كلمة التسبيح. وهذا ما ورد على لسان ابن مالك في قوله[4]:

واحده كلمة والقول عم وكلمة بها كلام قد يؤم

وقد قسّم النحاة القدماء الكلم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وقد أشار إليها ابن مالك في قوله[5]:

---

(1) ينظر: بهاء الدين بن عقيل العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، د ت، ج1، ص 17.

(2) ينظر: المصدر نفسه، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص 18.

(4) ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، 1987، ص 09.

(5) المصدر نفسه، ص 09.

كلامنا لفظ مفيد كاستقم اسم وفعل ثم حرف الكلم

وهذا التقسيم استند فيه النحاة القدماء إلى عدّة اعتبارات، فمنهم من اتخذ الدّلالة كأساس في التقسيم، ومنهم من اعتمد جانب المبنى، ومنهم من اعتمد جانب الوظيفة، فالذين اعتمدوا المعنى أو الدّلالة كأصل في التقسيم، فإنّهم اتخذوا من معنى الاسم والفعل والحرف ودلالاتهم، إمّا على الذّات أو الحدث أو الربط كمعيار للفصل بينهم وتمييز أحدهم عن الآخر، بينما الذين اعتمدوا على جانب المبنى، فإنّ المعيار الذي يفصلون به بين الأقسام الثلاثة هو الشكل أو البنية، وهو عبارة عن علامات صرفيّة يختص بها كل قسم من هذه الأقسام، وأمّا الذين اتخذوا من الوظيفة كأساس في التقسيم فقد أشاروا إلى الوظائف النحوية التي تشغلها الكلمة داخل التركيب وعلى أساسها تتميز عن غيرها، بحيث أنّ الوظائف التي يشغلها الاسم كالفاعلية فلا يمكن أن يشغلها الفعل أو الحرف، كما أنّ وظائف الفعل لا تأتي لغريه من أقسام الكلم كالاسم والحرف.

إلاّ أنّ هذا التقسيم الثلاثي الذي أجمع عليه الكثير من النحاة القدماء، كانت تشوبه بعض التناقضات سواء في الرأي الواحد مثل ما نجده عند سيبويه الذي اعتمد في تحديده للاسم مرة على المبنى، ومرة على الوظيفة، أو بين النحاة فيما بينهم، بحيث نجد منهم من يضع في قائمة الأسماء ما يضعه الآخر في لائحة الأفعال، وهناك من النحاة من سعى إلى إيجاد تقسيم آخر أكثر دقّة لفك هذا الخلاف، لهذا ظهر التقسيم الرباعي الذي اعتمد على أساس أنّ الكلمات التي لا تقبل أن تكون أسماء ولا تقبل أن تكون أفعالا هي كلمات ليست أسماء ولا أفعال مثل أسماء الأفعال، فهي إذا ذات طابع خاص يسمح لها بأن تكون أقسام قائمة بذاتها، وهي ما عُرف بقسم الخوالف.

وفيما يلي نعرض أقسام الكلم عند النّحاة العرب القدماء وأهم ضوابطها وحدودها:

1-1- الاسم حدوده وعلاماته:

يمثل الاسم أحد أقسام الكلم، له حدوده وعلاماته التي ينفرد بها عن غيره من الأقسام الأخرى (الفعل والحرف)، وهذه الحدود والعلامات لا يمكن أن نميزها إلا من خلال جانبين هما: الدلالة والضوابط صرفية كانت أو نحوية.

1-1-1- من حيث الدلالة: يعرّف الاسم بأنّه "كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان"[1]، وهذا يعني أنّ النّحاة قد ميّزوا بين أصناف الاسم بحيث جعلوا لكل صنف مسماه، قاسم الإشارة مثلا يدلّ على مشار إليه، والضمير اسم يدلّ على متكلم أو حاضر أو غائب، وبهذا تكون الدّلالة مختصة بمدلول محدد في كل صنف من أصناف الاسم.

وذهب ابن الشجري إلى أنّ الاسم ما دلّ على مسمى به دلالة الوضع[2]، فالاسم هنا ما تواضع عليه للدّلالة على مسمى معين، وهو المعنى نفسه الذي استدلّ به بعض النحاة على اسمية الاسم مثل ما نجده عند سيبويه من خلال تمثيله للاسم على أنّه "رجل، وفرس، وحائط"[3].

وأمّا الزمخشري فقد أشار إلى الاسم على أنّه ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة من الاقتران[4]، أي غير مقترن بزمان.

كل هذه التعريفات تدور في فلك واحد هو أنّ الاسم ما دلّ على معنى دون أن يقترن بدلالة الزمان.

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج1، ص 36.

(2) ابن الشجري، امالي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، د ت، ج1، ص 293.

(3) سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت، ج1، ص 12.

(4) الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999، ص 03.

1-1-2- من حيث الضوابط الصّرفية والنحوية: والمقصود بالضوابط هنا العلامات التي تميّز الاسم دون غيره من الأقسام الأخرى، وقد لخّصها ابن مالك في قوله[1]:

بالجرّ والتنوين والندا، وال ومسند للاسم تمييز حصل

يرى ابن عقيل بأنّ الجرّ هنا يشمل الجرّ بالحرف والجرّ بالإضافة والجرّ بالتبعية نحو: مررت بغلام زيد الفاضل، فالغلام جرّ بالحرف وزيد جرّ بالإضافة والفاضل جرّ بالتبعية، وهو أشمل من القول بحرف الجرّ لأنّه لا يشمل الجرّ بالإضافة والجرّ بالتبعية[2]، وأمّا علامة التنوين فقد ذكر ابن عقيل أنها تتمثل في[3]:

تنوين التمكين: وهو اللاحق بالأسماء المعربة كزيد وكرجل، إلا جمع المؤنث السالم نحو مسلماتٍ وإلا نحو: جوارٍ وغواشٍ.

وتنوين التنكير: وهو ما يلحق بالأسماء المبنية ويفرق به بين المعرفة والنكرة نحو: مررت بسيبويه وسيبويهٍ آخر.

وتنوين المقابلة: وهو ما يلحق جمع المؤنث السّالم نحو: مؤمناتٍ، والتنوين هنا يقابل الواو والنون في جمع المذكر السالم كـ (مسلمون)، والنوع الرابع هو تنوين العوض بأقسامه الثلاث، عوض عن الجملة أو عوض عن اسم أو عوض عن حرف، ومن خواص الاسم أيضا النّداء في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [التحريم: 1] فكل الألفاظ التي تدخل عليها (يا) هي منادى، وكل منادى اسم لأنه لا يمكن أن ينادى فعل أو حرف.

(1) ابن مالك، الألفية، ص 09.

(2) ينظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص 19.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 20.

ويشير السيوطي إلى ذلك بقوله: "إنّ النداء هو الدعاء بحروف مخصوصة نحو: (يا زيد)، اختص به لأنّ المنادى مفعول به في المعنى أو في اللفظ، وهذا لا يكون لغير الاسم"[1].

ومن العلامات الصّرفية التي تكون للاسم أيضا ولا تكون لغيره دخول (أَلْ) عليه نحو: الرّجل، وهذا ما أشار إليه ابن السّراج أيضا في قوله: "الاسم قد يعرف أيضا بأشياء كثيرة: دخول الألف واللام للتعريف عليه نحو: الرّجل والحمار والضرب والحمد، فهذا لا يكون في الفعل، فلا نقول: اليقوم ولا اليذهب، ويُعرف أيضا بامتناع قد وسوف من الدخول عليه، ألا ترى أنك لا تقول قد الرّجل وسوف الغلام"[2]. وذكر سيبويه في موضع أنّ الاسم هو المحدث عنه، والمعروف أنّ المحدث عنه لا يكون إلا معرفًا[3].

وأمّا ما يخص العلامات النحوية فنجد أنّه ما يميز الاسم هو الاسناد إليه: وهو أن يستند إليه ما تتم به الفائدة سواء كان المسند فعلا أو اسمًا أو جملة، فالفعل كـ (قام زيد) فقام فعل وهو مسند وزيد اسم وهو مسند إليه، والاسم نحو: (زيد أخوك) فالأخ مسند وزيد اسم وهو مسند إليه، والجملة نحو: (أنا قمت) فقام، فعل مسند إلى التاء، وقام والتاء جملة مسندة إلى أنا[4].

وأمّا ما يخص علامة الإضافة، فالدليل على اسمية الاسم أنّه يقع مضافًا ومضاف إليه، ولا يمكن أن يقع الفعل أو الحرف هذا الموقع، كما أنّ الاسم عند سيبويه ما يصلح أن يكون فاعلاً، وهذه هي أهم الضوابط التي ميّز بها النحاة الاسم عن تقسيماته والمتمثلة في الضوابط الصّرفية،

(1) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج1، ص 24.

(2) ابن السراج، الأصول، ج1، ص 37.

(3) سيبويه، الكتاب، ص 12.

(4) ابن هشام النحوي المصري، شذور الذهب، تح: محمد السعدي فرهود، دار الكتاب المصري، القاهرة، د ط، 1999، ص 20-21.

والتي تعني الشكلية بين الأبنية والضوابط النحوية وهي الخصائص التي تميّز الكلمة داخل التركيب.

1-2- الفعل حدوده وعلاماته:

وهو القسم الثاني من أقسام الكلم، وقد استند النحاة إلى خصائص تميزه عن الاسم والحرف معتمدين في ذلك على أساسيين هما:

1-2-1- من حيث الدلالة الزمنية: فقد قسّموا الفعل إلى ثلاثة أقسام هي الماضي وهو ما دلّ على حدث وقع وانتهى، والمضارع وهو ما دلّ على حدث واقع ولم ينته، وأمّا الأمر فهو ما دلّ على حدث لم يقع بعد وهذا ما ذكره سيبويه في قوله: "وأمّا الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن ولم ينقطع، فأمّا بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمرًا: اذهب واقتل واضرب ومخبرًا: يقتل ويذهب ويضرب وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن"[1].

وهذا ما ذهب إليه أيضا الزجاجي في قوله: "أن الأفعال تنقسم من حيث الزمان إلى ماض ومستقبل وحال، فأمّا الماضي والمستقبل فلا خلاف فيهما، كما أنّه لا خلاف في زمنهما، فأمّا الحال ففيه خلاف بين النحويين بين منكر ومثبت"[2].

كما نجد ابن هشام أيضا قسّم الفعل استنادا إلى الدلالة الزمنية في قوله: "الفعل في الاصطلاح ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وفي اللغة نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل، من قيام أو قعود أو نحوهما"[3].

---

(1) سيبويه، الكتاب، ص 12.

(2) الزجاجي، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت، ط1، 1984، ص 17.

(3) ابن هشام، شذور الذهب، ص 17.

1-2-2- من حيث العلامات والضوابط: هناك من استدلّ على الفعل بحكم علاماته وضوابطه في الاستعمال التي يقبلها هو ولا يقبلها الاسم أو الحرف، وقد أشار إلى هذه العلامات والضوابط ابن مالك في قوله[1]:

بتا فعلت وأتت ويا افعلي ونون أقبلنَّ فعل ينجلي

فالفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء (فعلت) والمراد بها تاء الفاعل وهي تاء المتكلم المضمومة نحو (وقعت) وتاء المخاطبة المفتوحة نحو (تباركت) وتاء المخاطب المؤنث المكسورة نحو (فعلتِ)، ويمتاز أيضا بتاء (أتتْ) وهي تاء التأنيث الساكنة نحو (نِعمتْ) و(بِئستْ)، فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء.

كما يمتاز أيضا بياء (افعلي) ويراد بها (ياء الفاعلة) والتي تلحق فعل الأمر نحو (اضربي) والفعل المضارع نحو (تضربين) ولا تلحق الماضي وإنما قال (يا افعلي) ولم يقل ياء الضمير لأن هذه الأخيرة تدخل فيها ياء المتكلم وهي لا تختص بالفعل بل تكون فيه نحو (أكرمتني) وفي الاسم نحو (غلافي) والحرف نحو (لي)[2].

وما يمتاز به الفعل أيضا نون التوكيد بنوعيها الخفيفة والثقيلة، فالخفيفة في قوله تعالى: ﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ١٥﴾ [العلق: 15] والثقيلة في قوله تعالى: ﴿لَنُخۡرِجَنَّكَ يَٰشُعَيۡبُ﴾ [الأعراف: 88] وهذه العلامات نفسها يشير إليها ابن هشام حيث يقول: "أنواع الفعل ثلاثة: ماض وأمر ومضارع ولكل منهما علامات تدلّ عليه فعلامة الماضي هي تاء التأنيث الساكنة كقامتْ وقعدتْ وبذلك استدل على أنّ (عسى وليس) ليسا حرفين كما قال ابن السراج وثعلب في عسى، وكما قال الفارسي في ليس. وعلى أنّ (نِعَمَ) ليست اسما كما يقول الفراء ومن وافقه، بل هي أفعال ماضية

(1) ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص 09.

(2) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج1، ص 24-25.

لاتصالها بتاء التأنيث الساكنة، وذلك كقولك (ليست هند ظالمة فعست أن تفلح) وقوله عليه الصلاة والسلام "ومن توضأ يوم الجمعة فبها ونِعمتْ" واحترز بالساكنة عن المتحركة فإنها خاصة بالأسماء كقائمة وقاعدة"[1].

وأمّا علامة الأمر فلا بدّ أن يجتمع فيه شيئان هما: أن يدلّ على الطلب وأن يقبل ياء المخاطبة نحو قوله تعالى: ﴿ فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗا﴾ [مريم: 26] ومنه (هاتِ) بمسر التاء و(تعالَ) بفتح اللام والدّليل أنهما يدلان على الطلب ويقبلان ياء المخاطبة فنقول (هلتِي وتعالَي) بكسر التاء وفتح اللام وهذا بخلاف ما ذهب إليه الزمخشري على أنهما أسماء أفعال[2].

وأمّا علامة المضارع أن يقبل دخول (لم) كقولك (لم يقم لم يقعدْ). فالفعل لابدّ أن يكون مفتتحًا بحرف من أحرف (نأيت) نحو: (نقوم وأقوم ويقوم وتقوم يا زيد)[3].

وهو الأساس نفسه الذي اعتمده ابن مالك، ثم شرع في الفصل بين الأقسام الثلاثة (الأزمنة) وعلامة كل قسم منها في قوله[4]:

... ... فعل مضارع يلي لم كيشم

وماضي الأفعال بالتامز وسم وبالنون فعل الأمر إن أمر فُهِم

وهنا يتبين أنّ الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارع وأمر، فعلامة المضارع صفة دخول (لم) عليه نحو قولك: يشم، لم يشمّ، ثم أشار إلى ما يميز الفعل الماضي وهي التاء والمراد بها تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وكل منهما لا يدخل إلاّ على ماضي اللفظ نحو: تباركت يا ذا الجلال والإكرام ونِعمَت المرأة هند وبِئسَت المرأة دعد.

(1) ابن هشام، شذور الذهب، ص 22.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص 23.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص 24.

(4) ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص 09-10.

ثمّ بيّن علامة فعل الأمر وهي قبوله نون التوكيد والدلالة على الأمر بصيغته نحو: اضربنّ واخرجنّ[1].

ومن هنا يتضح أنّ كل الآراء تتفق على أنّ علامات الفعل تنحصر في اتصاله بتاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وياء الفاعلة ونون التوكيد، فكل لفظ لم يقبل هذه العلامات فهو ليس بفعل، أمّا الزمخشري فقد جمع بين الأساسين معًا، أساس الزمان وأساس العلامات وأشار إلى الفعل قائلا: "الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان، ومن خصائصه صحّة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصّل البارز من الضمائر وتاء التأنيث ساكنة نحو قولك قد فعل وقد يفعل وسيفعل وسوف يفعل ولم يفعل وفعلت ويفعلن وافعلي وفعلت"[2].

والمعنى المراد من هذا هو أنّ الفعل وضع دليلا على الاقتران بين الزمان والحدث، وهذه حقيقة ثابتة، لأننا لو قدرنا انتفاء الحدث أو الزمان بطلت حقيقة الفعل وهذا لا ينطبق على العلامات نحو: (قد والسّين وسوف) التي لا يؤثر عدم جواز دخولها على الفعل في فعليته، والدليل على ذلك أن فعل الأمر والنهي لا يقبل هذه العلامات ومع ذلك فهي أفعال، وهذه العلامات إنما هي في الأفعال بمنزلة الألف واللام في الأسماء[3].

وأمّا ضمير الرفع البارز فالمقصود به الضمائر المنفصلة نحو (أنا، أنت، أنتما) والمتصلة نحو: تاء الفاعل الدّالة على ضمير المتكلم وياء المخاطبة للمؤنث وضمير جمع، وذكر لفظ بارز إنما كان للتمييز بين الأفعال والصفات لأنها تقبل الضمائر مثل الأفعال نحو ضارب ومضروب، غير أنّ الضمائر لا تكون بارزة معها مثل الأفعال.

(1) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك،ج1، ص 27.
(2) الزمخشري، المفصل في صحة الإعراب، ص 57.
(3) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج6، ص 3.

1-3- الحرف حدوده وعلاماته:

وهو القسم الثالث من أقسام الكلم، وقد استدل النحاة إليه من خلال علاماته التي يختص بها أو من خلال المعنى الذي يؤديه.

لقد ذهب ابن مالك إلى أنّ الحرف ما غير الأسماء والأفعال وذكر ذلك بقوله[1]:

سواهما الحرف كمل وفي ولم

وأمّا ما يميّزه هو خلوّه من علامات الأسماء والأفعال ومُثّل بـ: (هل) و(في) و(لم) ثم بيّن أنّ الحرف ينقسم إلى قسمين[2]: مختص وغير مختص، فأشار إلى (هل) لغير المختص أو الذي يدخل على الأسماء والأفعال نحو: هل زيد قام؟ وهل قام زيد؟ وأشار (في) و(لم) إلى المختص وهو قسمان: مختص بالأسماء كفِي نحو: زيد في الدّار، ومختص بالأفعال كلَم نحو: لم يقم زيد.

وأمّا ابن هشام فقد عرّف الحرف فقال: "والحرف ما عدا ذلك كهل وفي لم"[3]، ثم ذهب إلى بيان علامات الحرف مع ذكر أنواعه بحسب القسم الذي تدخل عليه، معرفًا إياه بأنّه لا يقبل شيئا من العلامات المذكورة للاسم والفعل وهو على ثلاثة أنواع[4]:

- ما يدخل على الأسماء والأفعال كهل ومثال دخولها على الاسم في قوله تعالى: ﴿فَهَلۡ أَنتُمۡ شَٰكِرُونَ ٨٠﴾ [الأنبياء: 80] ومثال دخولها على الفعل في قوله تعالى: ﴿۞وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ﴾ [ص: 21]

- ما يختص بالأسماء (كفي) في قوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ ٢٢﴾ [الذاريات: 22]

(1) ابن مالك، الألفية، ص 03.

(2) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ج1، ص 26-27.

(3) ابن هشام، شذور الذهب، ص 25.

(4) ينظر: المصدر نفسه، ص 25.

- ما يختص بالأفعال (كلم) في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: 3]

أما بعض النحاة فقد استدلوا على الحرف إسنادًا إلى معناه فنجد سيبويه يذكر أن الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ومثّل لذلك بـ: (ثم وسوف وواو القسم، ولام الإضافة ونحوها)[1].

وأمّا الزجاجي فقد ذكر أنّ الحرف مال دلّ على معنى في غيره نحو: (من وإلى وثم، وما أشبه ذلك)[2].

كما أشار إلى أيّان ومن وما واعتبرها حروفا وأضاف إليها (إن وإذما) عندما تحدث في باب الجزاء واعتبر (منذ) حرف جر عندما تحدث عن باب الحروف[3].

وتجدر الإشارة بعد الفراغ من أقسام الكلام عند النحاة القدماء إلى الأبنية أن هناك من الكلمات ما لا يقبل علامات الاسم ولا علامات الفعل أو الحرف، وهذه الكلمات كانت محط خلاف بين النحويين، فجمهور البصريين قال هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل ولا تتصرف تصرفها بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، ولا تتصرف تصرف الأسماء بحيث لا يسند إليها إسنادًا معنويًا، وقال جمهور الكوفيين أنها أفعال لأنّها تدلّ على الحدث والزمان وكل ما في الأمر أنها جامدة لا تتصرف[4].

وقد أشار إليها ابن مالك في قوله[5]:

والأمر إلم يك للنون محل فيه فهو اسم نحو صه وحيّهل

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص 12.
(2) الزجاجي، الجمل في النحو، مج1، ص 17.
(3) ينظر: المصدر نفسه، ص 217-265.
(4) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص 29.
(5) ابن مالك، الألفية، ص 10.

فصه وحيّهل: اسمان وإن دلاّ على الأمر لعدم قبولهما نون التوكيد فلا نقول صهن ولا حيّهلن وإن كانت صه بمعنى أسكت وحيّهل بمعنى اخيل، فالفارق[1].

يذكر ابن عقيل "أن الكلمة إذا دلت على معنى الفعل المضارع ولا تقبل علاماته فهي اسم فعل مضارع نحو (أوه) و(أف) بمعنى أتوجع وأتضجر، وإن دلت الكلمة على معنى الفعل الماضي ولم تقبل علاماته فهي اسم فعل ماض نحو (هيهات) بمعنى بعد وشتان، بمعنى افترق"[2].

وأمّا أبو جعفر بن صابر* فذهب إلى أنّ أسماء الأفعال نوع خاص من أنواع الكلمة فهي ليست أفعالا وليست أسماءُ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تتصرف تصرف الأسماء ولأنها لا تقبل علامة أيّ منها وأعطاها اسما خاصا بما هو الخالفة[3].

1-4- الانتقادات الموجهة إلى النحاة القدماء في تقسيم الكلم:

إنّ ما ميّز تقسيم النحاة القدماء للكلم هو وجود الكثير من نقاط الضّعف سواء من حيث الأسس المعتمدة أو من حيث طريقة النظر إلى أبنية الكلم، وهذا ما جلب لهم الكثير من الانتقادات من طرف النحاة المحدثين الذين على أساس هذه الثغرات بنوا تقسيماتهم الجديدة، ومن جملة الانتقادات التي وجهت إليهم نجد:

- ما ذهب إليه إبراهيم أنيس إلى أن تقسيم النحاة القدماء كان متأثرًا بتقسيم الفلاسفة اليونان والمناطقة"[4].

---

(1) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ص 28.

(2) المصدر نفسه، (الهامش)، ص 27.

* أبو جعفر أحمد بن صابر القيسي الظاهري المغربي الأندلسي، الملقب بأبي جعفر النحوي، كان على مذهب أهل الظاهر وكان كاتبا مسترسلا وشاعرا، أول من قال بمصطلح الخالفة كان له كتاب "أسرار اللغة وحقائق العربية"، أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التنهيل، ج13، ص 152.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص 29.

(4) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط3، 1966، ص 119.

- أمّا فاضل السّاقي فقد ذهب إلى أنّ النحاة العرب عند تقسيم الكلم إلى أقسام لم يذكروا الأسس المعتمدة في هذا التقسيم[1].

اعتمدوا على نظرية العامل في دراستهم لأقسام الكلم مما جعلهم يركزون على أبنية الاسم والفعل الحرف بما يتوافق مع هذه النظرية دون النظر إلى البنية في حدّ ذاتها ممّا اوقعهم في الخلط بين حدود بعض الأقسام[2].

كما أشار فاضل السّاقي إلى أنّ النحاة العرب لم يدرسوا الكلمة داخل التركيب ولم يدركوا معانيها الوظيفية وميزاتها الشكلية المختلفة إدراكًا واعيا دقيقا[3].

اعتمدوا في تقسيم الكلم على أسس غير ثابتة فأحيانا يعتمدون على المبنى وأحيانا أخرى يعتمدون على المعنى[4].

بعدما عرضنا آراء النحاة القدماء في تقسيمهم للكلم وبيّنا المعايير التي اعتمدوها في بيان حدود وعلامات كل قسم من هذه الأقسام، سنحاول عرض آراء اللسانيين العرب المحدثين حول أقسام الكلم، مبينين الضوابط والاعتبارات التي وضعوها من أجل التمييز بين أقسام الكلم.

2- آراء اللسانيين العرب المحدثين في تقسيم الكلم:

بعد أن وقع النحاة القدماء في كثير من الجدل نتيجة اعتمادهم أسس ومعايير لا تتسم بالدقة، هذا ما أدى إلى ظهور تقسيمات حديثة باعتبارات وأسس أكثر دقة وسنوضحها كالآتي:

(1) ينظر: فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977، د ط، ص 35.

(2) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد، بيروت، لبنان، 1986، ط2، ص 187.

(3) فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي، ص 81-82.

(4) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 87.

2-1- التقسيم الرباعي للكلم عند المحدثين:

لقد ذكر إبراهيم أنيس أنّ المحدثين قد وفّقوا إلى تقسيم رباعي أكثر دقة من تقسيم النحاة الأقدمين، معتمدين في ذلك على أسس واعتبارات يرون أنها الأسس التي لابد من الأخذ بها مجتمعة، وهذه الأسس تتمثل في[1]: 1) المعنى، و2) الصيغة، 3) وظيفة اللفظ في الكلام، وبالاعتماد على هذه الأسس فإن أقسام الكلام تكون أربعة هي كالآتي[2]:

2-1-1- الاسم: وقسمه إلى ثلاثة أنواع تشترك إلى حد ما في المعنى والصيغة والوظيفة وهي:

أ- العام: وهو ما اشترك في معناه مجموعة من الأفراد لها نفس الصفة مثل: إنسان، حيوان...

ب- العلم: اسم دال على الذات ولا يشرك معها غيره، وكل اسم من هذه الأسماء مرتبط في أذهان الناس بمجموعة من الصفات مثل: اسم العلم (حاتم) الدال على الذات الشحية والكريمة واسم (نيرون) الدال على الذات الطاغية والظالمة

ج: الصفة: هي الثالث للاسم وتسمى صفة أو نعت نحو: كبير، صغير...، وترتبط الصفة ارتباطا وثيقا باسم الذات من ناحية المعنى والصيغة، ولا يتم التمييز بينهما إلا من خلال الاستعمال اللغوي، فمثلا كلمة (جنود) الموجودة في العبارة (الجنود التميميون على مسيرة الجيش) وقعت اسمًا بينما نجدها في العبارة (وكان التميميون الجنود في طليعة القبيلة يشفون الطريق لها) وقعت صفة، فكلمة (جنود) وقعت اسم كما وقعت صفة مع أنّ الصيغة نفسها، ولا يمكن التمييز بينها كاسم ولا صفة إلا من خلال العبارة الواردة فيها[3].

2-1-2- الضمير: يمثل القسم الثاني من أقسام الكلام وهو ما يعوض به لتجنب تكرار الأسماء الظاهرة، وتندرج تحته الضمائر المعرفة في العربية، وهي: أنا، أنت، هو...الخ، وألفاظ الإشارة

(1) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة العربية، ص 265.
(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 266-267.
(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 272.

المتمثلة في: هذا، تلك، هؤلاء...الخ، والموصولات مثل: الذي، التي، الذين...الخ، والعدد مثل: ثلاثة، وأربعة...الخ، كأن تقول: أربعة رجال بدلا من قولنا: رجل ورجل ورجل وكل هذه الأنواع لها استقلالية خاصة في الاستعمال اللغوي[1].

2-1-3- **الفعل**: يمثل ركنا أساسيا في الجملة، حيث يشغل فيها وظيفة الإسناد معناه هو إفادة الحدث في زمن معين، ورغم أن الصفة تشترك معه في هذه الميزة، إلا أنّ هناك ميزات وعلامات أخرى ينفرد بها عنها[2]، مثل: جلس زيد.

2-1-4- **الأداة**: وهو القسم الرابع من أقسام الكلام يتضمن الحروف بأنواعها سواءً حروف الجر أو حروف النفي أو حروف الاستفهام أو التعجب والظروف المكانية والزمانية مثل: فوق وتحت وقبل وبعد ونحو ذلك[3].

هذا هو التقسيم الذي وضعه إبراهيم أنيس معتمدا على الأسس الثلاثة السابقة الذكر، وقد أشار إلى أنه لا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس[4]، وذلك لأنّ مراعاة المعنى لوحده أو الصيغة لوحدها أو الاكتفاء بالوظيفة يجعل التمييز والتفرقة بين أقسام الكلم صعبة، خاصة بين الأسماء والأفعال والصفات التي لها نفس المعنى مثل (قاتل وسامع ومذيع) أو التي لها نفس الصيغة نحو: أحمد ويثرب وزيد وأخضر، أو بين التي تشغل الوظيفة نفسها في التركيب كالأسماء التي تقع موقع المسند أي موقع الأفعال والصفات نحو: (النخيل نبات).

(1) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة العربية، ص 274.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 277.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 278.

(4) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة العربية، ص 265-266.

2-2- التقسيم السباعي:

لقد أشار تمام إلى أنّ التمييز بين أقسام الكلم لابدّ أن يبنى على اعتبار المبنى أي من حيث الصورة الإعرابية والرتبة والصيغة والعدول أو الإلصاق أو التضام أو الرسم الإملائي، وعلى اعتبار المعنى أي من حيث الشمية أو الحدث أو الزمن أو التعليق أو المعنى الجملي، وأكدّ على أنّه ليس من الضروري أن يتميز كل قسم عن الآخر من جميع هذه النواحي، وإنما يكفي أن يتميز عنه في البعض منها، فالمهم ألا يكون التعريف مبني على أساس المعنى فقط أو المبنى فقط، بل لابدّ من تظافر الاعتبارين معًا للتفريق بين الأقسام المختلفة أو بين القسم نفسه.

وبمراعاة الاعتبارين معًا جعل تمام حسان أقسام الكلم سبعة موضحًا ذلك في قوله: "ومن هنا يتضح أنّ الأقسام السبعة التي ارتضيناها للكلم موضحين بها مواطن الضعف في التقسيم الذي ارتضاه النحاة من قبل" وهي كما يلي[1]:

2-2-1- **الاسم**: ويشتمل على خمسة أقسام:

- ✓ الاسم المعين: تسمى به طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة مثل: الأعلام وهو ما أطلق عليه النحاة اسم الجثّة، وقد ذكره ابن مالك في قوله[2]:

ولا يكون اسم زمان خبرًا عن جثة وإن يفد فأظهر

- ✓ اسم الحدث: ويضم الأسماء الأربعة الدّالة على المصدرية والتي لها طابع واحد في دلالتها إمّا على الحدث كاسم المصدر أو عدده كاسم المرة أو نوعه كاسم الهيئة، وتندرج كلها تحت ما يعرف باسم المعنى.
- ✓ اسم الجنس: ويندرج تحته نوعان: اسم الجنس الجمعي كعرب وترك واسم الجمع كإبل ونساء.

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 125.

(2) ابن مالك، الألفية، ص 16.

- ✓ الميميات: ويضم اسم الزمان، اسم المكان واسم الآلة، وهي كلها صنيع مشتقة مبدوءة بالميم الزائدة باستثناء المصدر الميمي لأنّه شبيه بالمصدر من حيث دلالته.
- ✓ الاسم المبهم: ويشمل الأسماء الدالة على الجهات نحو: أمام، وراء، والأوقات حين، أوان، والموازين كالرطل والقنطار، والمكاييل والمقاييس كشبر وذراع، والأعداد: واحد، اثنان، ثلاثة ونحوها، ونتاج هذه الأسماء لتحديد مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز لأن معناها معجمي وكسب وظيفته من خلال علاقة التضام كأن يرد في التركيب وصفًا أو مضافًا أو تمييزًا.

2-2-2- **الصّفة**: وتتمثل في صفة الفاعل وصفة المفعول: وصفة المبالغة، الصفة المشبهة وصفة التفضيل، وهذه الصفات لا تدلّ على مسمى وإنما تدل على موصوف، لما تحمله من معنى الحدث وتتمايز عن بعضها البعض بالدوام والثبوت مقابل الانقطاع والتجديد للبعض الآخر وبالمبالغة مقابل مجرد الوصف والتفضيل مقابل غيره من الصفات[1].

2-2-3- **الفعل**: وهو القسم الثالث من اقسام الكلام وهو الركن الأساسي في الجملة وظيفته الإسناد ومعناه إفادة الحدث في زمن معين.

والفعل من حيث المبنى الصرفي ماض ومضارع وأمر، وأمّا من حيث المعنى فإن هذه الأفعال الثلاثة تختلف في دلالتها بصيغها على الزمن على النحو التالي[2]:

صيغة فَعَل ونحوها تدل على الماضي (ذهب زيد).

صيغة يَفعَل ونحوها تدل على الحال والاستقبال (يذهب زيد).

صيغة أفعِل ونحوها تدل على الحال أو الاستقبال (أكرِم زيدًا).

---

(1) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 99.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 105.

2-2-4- **الضمير**: وهو القسم الرابع من أقسام الكلام وينقسم إلى خمسة أقسام[1]:

- ضمائر الشخص: ويشمل حضور ضمائر المتكلم كأن وفرعها.
- ضمائر المخاطب: كأنت وفرعها.
- ضمائر الغائب: كهو وفرعها.
- ضمائر الإشارة: وتتمثل في حضور إشارة كهذا وفرعها.
- ضمائر الموصولية: كالذي وفرعها.

وهذه الضمائر كلها تدلّ على معاني صرفية عامة دون أن تحمل أي دلالة على الخصوص، وهذا ما ذكره ابن مالك في قوله[2]:

ومالذي غيبة أو حضور كأنت وهو سمّ بالضمير

2-2-5- **الخوالف**: وتمثل القسم الخامس من أقسام الكلام وهي كلمات تستعمل في الأساليب للإفصاح عن موقف ما، وهي أربعة أنواع[3]:

خالفة الإخالة: وتعرف عند النحاة (باسم الفاعل) ويقسمونها إلى اسم فعل ماض نحو هيهات، واسم فعل مضارع نحو (وي) واسم فعل أمر نحو (صه).

خالفة الصوت: وتعرف عند النحاة (باسم الصوت) وتتمثل في أصوات دعوة الحيوانات نحو: بس القطة، وحكاية الأصوات نحو صق لوقع الحجر وغيرها.

خالفة التّعجب: تُعرف بصيغة التعجب وهي عبارة عن أفعال تفضيل استعملت في تركيب جديد لإفادة معنى جديد له صلة بالمعنى الأصلي.

خالفة المدح والذم: وتسمى (فعل المدح والذم) لها طبيعة الإفصاح الذاتي عمّا يجيش في النّفس وتدخل ضمن الأسلوب الإنشائي[4].

(1) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 109.
(2) ابن مالك، الألفية، ص 12.
(3) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 114.
(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 115.

2-2-6- **الظروف**: وتمثل القسم السادس من أقسام الكلام وتتمثل في مبان تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة وتكون ذات صلة وثيقة بالضمائر والأدوات وتتمثل في: إذ وإذا وإذًا ولما وأيان ومتى للزمان وأين وثم وأنى وحيث للمكان[1].

2-2-7- **الأداة**: وهي القسم السابع من أقسام الكلام وهي مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق بين الأجزاء المختلفة من الجملة وهي قسمان[2]:

أ- أداة أصلية: وتتمثل في الحروف التي لها معاني كحروف الجر.

ب- أداة محولة: وتكون إمّا ظرفية وتتمثل في الظروف التي تستعمل في تعليق جمل الاستفهام والشرط أو اسمية وتتمثل في الأسماء المبهمة التي تستعمل في تعليق الجمل مثل كم وكيف، أو فعلية وتتمثل في بعض الأفعال التامة التي ترد في صورة أداة بعد القول بقضائها مثل كأن وأخواتها وكاد وأخواتها، وتكون أداة ضميرية كنقل من وما وأي إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية والظرفية والتعجب وغيرها.

ويعتبر التعليق بالأداة من أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية وكل جملة فيها تعتمد بشكل أساسي على الأداة لبيان العلاقة بين أجزائها، ولهذا فإن الأداة لا تدل على معنى معجمي وإنما تدلّ على معنى وظيفي يتمثل في التعليق أي الأداة تمثل العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها حتى أنّه بإمكانها أن تؤدي المعنى مجملا عند حذف الجملة مثل ما نراه مع عبارات: لم، عمّ، متى، أين، ربّما، إن، لعلّ، ليت، لو، وهذا المعنى تحدده القرينة[3].

(1) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 119.

(2) المرجع نفسه، ص 123.

(3) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المبحث الثاني: المعنى والوظيفة

يتميّز الرمز اللغوي عن غيره من الرموز الأخرى بقابليته للتحليل، لأن له طبيعتين أحدهما شكلية وتتمثل في المبنى والثانية تركيبية وتتمثل في الموقع الذي يشغله داخل التركيب مشكلا بذلك علاقات مع الأجزاء الأخرى للتركيب، فيكتسب وظيفته التي من خلالها يؤدي المعنى المنوط به، فالألفاظ العربية ليست كمّا متراكمًا لا رابط بينها، بل تتآلف فيما بينها وتنتظم بحسب الموقع والوظيفة والمعنى المراد، وهذا ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني في قوله: "إنّا إن بقينا الدهر نجهد أفكارنا حتى نعلم للكلم المفردة ساكا ينظمها وجامعًا يجمع شملها ويؤلفها ويجعل بعضها بسبب من بعض غير توخي معاني النحو وأحكامه فبها طلبنا ما كان محال دونه"[1].

فالألفاظ إذًا لم توضع لتبقى حبيسة معانيها المعجمية التي تمثل صورًا حيادية جامدة، وإنّما وضعت لتتفاعل مع غيرها فتشغل مواقع وتكتسب وظائف وتؤدي معاني، فكل قسم من أقسام الكلم إلا وله وظيفة يؤديها، ومعنى يفيد به ولا يتأتى به ذلك إلى من خلال وجوده مع أجزاء أخرى ترتبط فيما بينها بعلاقات معينة داخل تركيب ما، ولذلك يقول الجرجاني: "وذلك أنه كما لا يتصور أن يكون هاهنا خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه"[2]. فمن غير الممكن أن تفصح الألفاظ عن معانيها وهي معزولة عن التركيب، ومن غير الممكن أن يكون للفظ معنى دون أن تكون له وظيفة ما داخل التركيب فالفعل لا يكتب معناه إلا بارتباطه مع الاسم يكون به إما فاعلا أو مفعولا أو صفة أو غيرها من المعاني والوظائف التي قد يكتسبها الاسم، وهذا الأخير لا يكون له معنى إلا بوجوده مع الفعل، هذه المعاني التي اكتسبها كل من الاسم والفعل هي عبارة عن معان خاصة تمثل الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها، ترتبط بينها علاقات كعلاقة الإسناد

(1) الجرجاني عبد القاهر أبو بكر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: محمد محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، د ت، ص 392.

(2) المصدر نفسه، ص 528.

وعلاقة التخصيص وعلاقة النسبة والتبعية وغيرها، فالمعنى إذًا ضرورة لابد منها للوقوف على تحديد العلاقات القائمة بين التراكيب وبيان وظيفتها والوظيفة هي التي يتحدد من خلالها المعنى وكلاهما من الأسس التي تصلح للتفريق بين أقسام الكلم المختلفة.

1- المعنى مفهومه وأنواعه:

هناك العديد من التعريفات اللغوية للمعنى وكلها تصب في مفهوم واحد هو القصد المراد الإفصاح عنه من خلال اللفظ المستعمل ومن بين التعريفات اللغوية للمعنى نجد:

جاء في تاج العروس للزبيدي: "عنى (بالقول كذا) يعني (أراد) وقصد، قال الزمخشري ومنه المعنى (ومعنى الكلام مغنِيّه) بكسر النون وتشديد الياء (ومعناتُه ومعنوِيّته: واحد) أي فحواه ومقصده، والاسم العناء، وفي الصّحاح نقول: عرفت ذلك في معنى كلامه، وفي معناة كلامه وفي معنيّ كلامه، أي في فحواه"[1].

أما في المعجم الوسيط فقد ورد عن المعنى أنه "ما يدل عليه اللفظ والجمع معانِ والمعاني ما للإنسان من الصفات المحمودة، يقال: فلان حسن المعاني، و(علم المعاني) من علوم البلاغة وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال، (معناة) الكلام معناه"[2].

كما ورد في معجم الوجيز: "عنى بالقول كذا، عَنْيًا وعَناية: أراده وقصده"[3].

أمّا المعنى الاصطلاحي فقد ذكر عبد القادر الجرجاني أنّ المعاني هي الأغراض والمقاصد التي يريدها الإنسان من خلال كلامه[4].

(1) الزبيدي، تاج العروس عن القاموس، تح: عبد المجيد قطاش، الكويت، ط1، 2001، ص 122.
(2) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004، ص 633.
(3) مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، مصر، د ط، 1994، ص 438.
(4) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 441.

وأضاف قائلا: "ومما لا يعلم ببدائه العقول أن الناس إنّما يكلم بعضهم بعضًا ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصده"[1].

وهو المعنى نفسه الذي ذكره بن فارس حيث قال: "فأما المعنى فهو القصد المراد، يقال (عنيت بالكلام كذا) قصدت وعمدت"[2].

أما جون لاينز فقال: "فنقول أنّ هناك علاقة جوهرية ولو أنّها غير مباشرة بين ما يعيه المرء أو ما يقصده وبين ما تعنيه عرفًا الكلمات التي يستخدمها"[3]. وهو يعني بقوله هذا أن المعنى هو ما يقصده المتكلم من خلال كلماته التي يوجهها للسامع.

ومن الملاحظ أنّ كل التعريفات اللغوية والاصطلاحية تتفق على أنّ المعنى هو القصد المراد بالكلام الذي ينشؤه المتكلم وفق الأغراض التي يريدها.

وقد يطلق المعنى ويراد به ثلاثة أنواع: فحينا يراد به المعنى المعجمي وحينا آخر يراد به المعنى النحوي (الوظيفي) وأحيانا أخرى يراد به المعنى الدلالي، وهذا ما جسّده تمام حسّان في قوله: "ومن هنا أيضا دعت الحاجة المنهجية إلى تشقيق المعنى إلى ثلاثة معان فرعية أحدهما المعنى الوظيفي والثاني المعنى المعجمي والثالث لمعنى المقام (الدلالي)" [4]، وسنفصل فيها كما يلي:

1-1- المعنى المعجمي: هو المعنى الذي تدل عليه الكلمة المفردة كما هي في المعاجم وهو المتعدد المحتمل[5].

---

(1) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 530.

(2) أبو الحسن أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: محمد فاروق الطباع، مكتبة المعارف، لبنان، بيروت، ط1، 1993، ص 198.

(3) جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1987، ص 15.

(4) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 28.

(5) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 39.

كما أشار جون لاينز إلى ذلك بقوله: "لكل كلمة كيان مستقل منفصل[1]. وقصد بذلك الكلمة بمعزل عن التركيب أي في حالة الإفراد.

أما الجرجاني فقد أشار إلى المعنى المعجمي للكلمة من خلال قوله: "والمعلوم أنك أيها المتكلم، لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها، فلا نقول (خرج زيد) لتعلمه معنى (خرج) في اللغة ومعنى (زيد)"[2].

1-2- **المعنى الوظيفي**: عرّفه تمام حسان بأنه "وظيفة الجزء التحليلي في النظام أو السياق"[3] وهو يقصد بذلك أنّ لكل كلمة في التركيب تشغل وظيفة نتيجة خضوعها لنظام معين، وهذا ما ذكره الجرجاني في ثنايا قوله: "وأنّك قد تبينت أنه إذا رفع معاني النحو وأحكامه ما بين الكلم حتى لا تراد فيها جملة ولا تفصيل، خرجت الكلم المنطوق بعضها في أثر بعض في البيت بين الشعر والفصل من النثر، عن أن يكون لكونها في مواضعها التي وضعت فيها موجب ومقتضى، وعن أن يتصور أن يقال في كلمة منها أنها مرتبطة بصاحبة لها ومتعلقة بها، وكائنة بسبب منها"[4]. والمعنى أن الكلمة إنّما تكتب معنى بموجب الموقع الذي تأخذه والعلاقة التي تنشأ بينها وبين الأجزاء الأخرى الواقعة معها في تركيب واحد.

1-3- **المعنى الدلالي**: هو المعنى الذي يشمل العناصر الثلاثة والمتمثلة في المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي والمقام[5]. إذن المعنى الدلالي هو المعنى الذي تكتمل به دلالة الكلمة بحيث يراعى فيه معنى الكلمة مفردة ومعناها داخل التركيب، إضافة إلى المقام الذي وردت فيه هذه

(1) جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ص 83.
(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 412.
(3) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 28.
(4) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 525.
(5) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 372.

المعاني الثلاثة تمثل الجوانب الثلاثة للمعاني التي تختص بها الكلمة، فالمعنى المعجمي يخص الكلمة ذاتها بعيدة عن الاستعمال فهو معنى ذاتي، وقد يكون مشتركا بين العديد من الكلمات التي لها نفس الأصول، ولهذا فإنه لا يمكن فهم أيّ كلمة على نحو تام بمعزل عن الكلمات الأخرى فكل كلمة تأخذ مكانها المناسب في التركيب وتدخل مع الكلمات المجاورة لها في علاقات وفق قواعد وأنظمة معينة فتكتسب كل واحدة من وحدات هذا التركيب وظيفة فتصبح لها معان وظيفية تبيّن إلى حد ما المقصود منها لكن يبقى المعنى غير تام لأن المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي هي معان جزئية للكلمة ولا يكتمل فهمها إلا بوجودها ضمن مقام مناسب وبهذا تكتمل دلالة الكلمة وبالتالي دلالة التركيب.

ودلالة الكلمة تعتمد على تظافر هذه المعاني الثلاثة لأن كل واحد منها يضيف للآخر ما يساهم في الإفصاح عن غرض الكلمة ومقصودها فالمعنى المعجمي يبيّن معنى الكلمة في حالة الإفراد والمعنى الوظيفي بين معناها في حالة وجودها داخل التركيب، ثم يأتي المعنى الدلالي ليضيف إلى كل هذا الملابسات المحيطة بالتركيب الذي وردت فيه تلك الكلمة ليتضح بذلك معنى الكلمة ودلالتها دون وجود أي غموض أو تأويلات أخرى، وفي هذا يقول الدكتور إبراهيم أنيس: "فليست اللغات مفردات ترد في المعاجم ولا جملا منفصلة منعزلة تدون في صحف وإنما الأصل في كل لغة أن تكون صورة كلام يتصل اتصالا وثيقا بالمتكلمين والسامعين فهم أعرف بمواضعه وملابساته ولا يشف غليلهم تمييز الفاعل من المفعول في أيّ كلام على ضوء تلك الظروف والملابسات"[1].

(1) إبراهيم أنيس، من اسرار اللغة، ص 232.

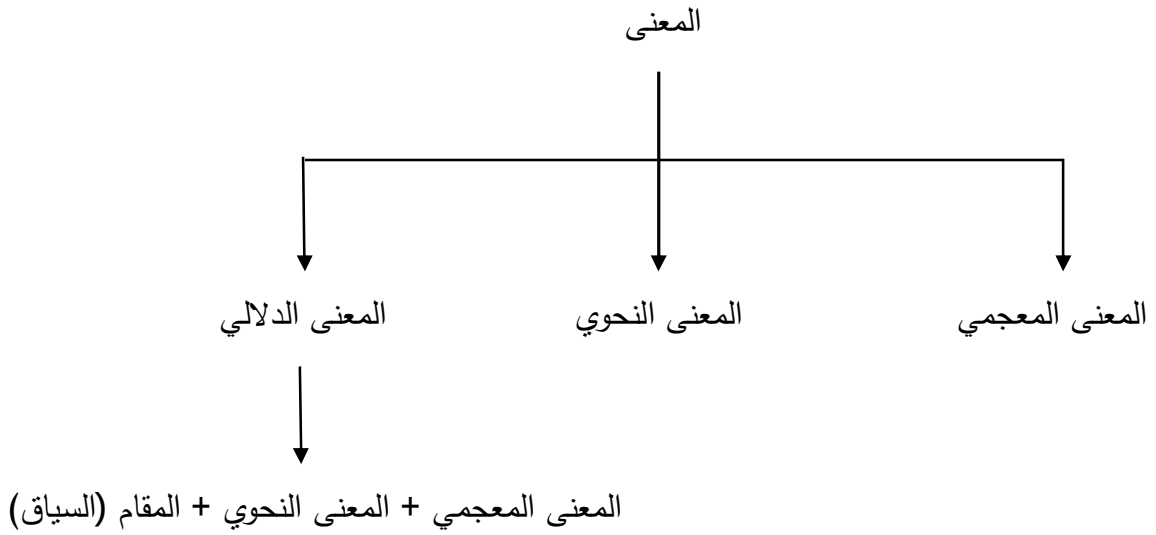

الشكل رقم (01) يمثل أنواع المعنى

2- الوظيفة مفهومها وأنواعها:

إنّ الوقوف على معنى اللفظ يرتبط بلا شك ارتباطا وثيقا بوظيفته التي يؤديها داخل التركيب.

2-1- مفهوم الوظيفة: تعرّف الوظيفة لغة على أنّها: "(وظف) البعير (يظفه) وظفًا: أصاب وظيفة و قصّر قيده، و القوم: تبعهم الشيء على نفسه: ألزمها إياه، (واظفه) وافقه ولازمه.

(وظّفه): عين له في كل يوم وظيفة[1].

أمّا في المعجم الوجيز فقد جاء تعريف الوظيفة: "وظّفه: ألحقه بوظيفة و.عليه العمل/ رتّبه وقدره[2].

وجاء في أساس البلاغة للزمخشري أن جمع وظيفة وظائفٌ ووظف، وعلى كل يوم وظيفة من عمل، ووظف عليه العمل، وهو موظف عليه[3].

(1) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص 1042.

(2) مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ص 274.

(3) ينظر: الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998، ط1، ج2، ص 343.

ومن الملاحظ أنّ كل التعريفات اللغوية تبيّن أن الوظيفة هي العمل المقدّر والذي يلازم صاحبه.

أما المفهوم الاصطلاحي للوظيفة فهو مستقر في جميع التعريفات التي تناولت الوظيفة فنجد: عند فاضل الساقي: "الوظيفة المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصور الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي"[1].

أمّا ممدوح الرّمالي فقد بيّن أن الوظيفة هي العمل الذي يشغله العنصر اللغوي حتى يؤدي معنى[2]، كما أشار إلى أنّ الوظيفة هي الدور الذي تقوم به الكلمات في الجملة[3].

أمّا الجرجاني فقد تحدث عن الوظيفة في ثنايا حديثه عن معاني النحو فيقول: "فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى "فعل" من غير أن يريد إعماله في "اسم" ولا أن يتفكر في معنى "اسم" من غير أن يريد إعمال "فعل" فيه وجعله فاعلا له أو مفعولا، أو يريد فيه حكما سوى ذلك من الأحكام"[4].

ومن خلال هذا يتبين أنّ الوظيفة عند الجرجاني هي العمل الذي تعمله الكلمة في غيرها فيصبح لكل منها وظيفة سواءٌ الفاعلية أة المفعولية أو غيرها من الوظائف إذا من الملاحظ أنّ التعريفات اللغوية والاصطلاحية للوظيفة تتفق كلها على أنّ الوظيفة هي الدور والعمل الذي يؤدي من طرف الكلمة داخل التركيب فتؤثر وتتأثر بغيرها من الكلمات المتواجدة معها داخل تركيب معين وتربطها علاقات خاصة وفق نظام معين.

---

(1) فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص 203.

(2) ينظر: ممدوح عبد الرحمن الرمالي، العربية والوظائف النحوية، دار المعرفة الجامعية، مصر، د ط، 1997، ص 270.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 268.

(4) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 410.

تختلف الوظائف باختلاف المعنى الذي تؤديه الكلمة، ولهذا فإنّ الوظائف في اللغة العربية تنقسم إلى قسمين[1]:

2-1-1- **الوظائف الصرفية:** وهي المعاني الصرفية المستفادة من الصيّغ المجرّدة للمباني التقسيم، وهذه الصيّغ هي التي تحدد موقع الكلمة بين أقسام الكلم وبهذا تكون المعاني الصرفية لمباني التقييم هي كما يلي[2]:

أ- المعنى الصرفي للأسماء: هو الدلالة على المسمى.

ب- المعنى الصرفي للأفعال: ويتمثل في الدلالة على الحدث والزمن معًا وهما الوظيفتان الصرفيتان للفعل نحو: (ذهب) فهي تدل على حدوث فعل الذهاب وزمنه الماضي.

ج- المعنى الصرفي للصفات: ويتمثل في الدلالة على موصوف بالحدث، ويمثل الحدث جزء من معنى الصبيغة نحو (رحيم) فهي تدل على حدوث فعل الرحمة من الفاعل فاتّصف به.

د- المعنى الصرفي للخوالف: يتمثل في الإفصاح عما يجيش في النفس من معاني تنتج عن التأثير وهذه الوظيفة تشمل كل أنواع الخوالف من إخالة وصوت ومدح وذم وتعجب.

هـ- المعنى الصرفي للضمائر بكل فروعها يتمثل في دلالتها على عموم الحاضر والغائب وهو معنى وظيفي لا معجمي.

و- المعنى الصرفي للظروف يتمثل في الدلالة على الظرفية الزمانية أو المكانية ومعنى الظرفية هو العلاقات التي تربط بين الزمانية أو المكانية والوظيفة.

ي- المعنى الصرفي للأدوات، يتمثل في التعليق الذي لا يتجسد إلا ضمن السياق، فالأدوات جميعا تأخذ معناها ووظيفتها من الأسلوب أو الجملة، وهذا المعنى الوظيفي مشترك بين جميع الأدوات إلا أنّ هذه الأدوات تنفرد بمعاني وظيفية خاصة إلى جانب المعنى الوظيفي العام[3].

---

(1) ينظر: فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص 203.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 203-206.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 206.

2-1-2- **الوظائف النحوية**: وهي التي سماها الجرجاني (معاني النحو) وهي وضع أجزاء الكلام في مواضعها المناسبة حتى تكون لها معانٍ[1]، وتنقسم الوظائف النحوية في اللغة العربية إلى قسمين[2]:

أ- **وظائف نحوية عامة**: وهي من الأسس التي يبنى عليها النظام النحوي للغة العربية وهي مجموعة من المعاني النحوية العامة التي تدل عليها الجمل والأساليب، مثل الخبر والإنشاء والإثبات والنفي والتأكيد وغيرها من الأساليب أو دلالة الجمل على الإفصاح على المعاني باستخدام الخوالف كالإحالة والصوت وغيرها أو باستخدام الأدوات كالقسم والتعجب وغيرها[3].

إذن فالوظائف النحوية العامة تتجلى من خلال الأساليب والجمل ولا حاجة لنا إلى علامة نستدل بها على وظيفة العنصر اللغوي ومعناه، وهذا ما أشار إليه إبراهيم أنيس في قوله: "كي نبرهن أنّ الفاعل لا يعرف بضم آخره ولا المفعول ينصب آخره بل يعرف كل منهما في غالب الأحيان بمكانه من الجملة الذي حددته أساليب اللغة"[4]. فالأساليب والجمل هي التي تعين الوظائف النحوية العامة والتي تتم في أغلب الأحيان بواسطة مبنى تقسيمي واحد فتعدد الأساليب يتبعه تنوع في التركيب الواحد بما ينتج عنه تعدد في الوظائف النحوية، وهذه الظاهرة تتجسد من خلال التجاوزات التي يخرج فيها المنشئ عن قوانين العرف اللغوي والنحوي ليعبر عن أغراض مختلفة يقصدها[5].

وإذا أراد العربي أن يعبّر عن انفعاله حاول أن يغيّر من الترتيب المألوف للكلمات داخل الجملة[6].

---

(1) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 410.

(2) ينظر: فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص 209.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 209-210.

(4) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 228.

(5) ينظر: ممدوح الرّمالي، العربية والوظائف النحوية، ص 252.

(6) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 262.

فالوظائف النحوية العامة ليست ثابتة كما أنها ليست محددة، فقد يأخذ عنصر لغوي وظيفة عنصر لغوي آخر بحكم موقعه داخل التركيب أو بحكم الأسلوب الذي استخدمه المنشئ فينوب مبنى تقسيمي عن مبنى تقسيمي آخر لغرض ما مثل: "التعبير عن معاني التبعية بما يصلح لها من أقسام الكلم"[1].

ب- وظائف لغوية خاصة: تمثل الأساس الثاني الذي يبنى عليه نظام اللغة العربية وتتمثل في معاني الأبواب النحوية، فكل كلمة تقع في باب نحوي معين تقوم بوظيفة ذلك الباب مثل: الفاعل الذي يقوم بوظيفة الفاعلية والمفعول الذي يقوم بوظيفة المفعولية والحال الذي يؤدي وظيفة الحالية والتمييز الذي تؤدي وظيفة التفسير وغيرها، وإذا نظرنا إلى أقسام الكلم من حيث الوظائف النحوية الخاصة فإننا نجد أنه من بين أقسام الكلم التي تصح ان تكون فاعلا وتؤدي وظيفة الفاعلية نجد الأسماء والصفات والضمائر، بينما الأقسام الأخرى لا تصح لأن تؤدي هذه الوظيفة[2].

فوظيفة الفاعلية إذن هي وظيفة نحوية خاصة ببعض أقسام الكلم كالأسماء والصفات والضمائر دون غيرها من الأقسام الأخرى كالخوالف والأفعال والظروف والأدوات فهي لا تصلح لأن تؤدي هذه الوظيفة، فالعلاقة بين الباب النحوي والوظيفة النحوية الخاصة هي علاقة إلزام بحيث كل باب نحوي يخص مبنى تقسيمي معين بوظيفة نحوية خاصة يؤديها بحكم وجوده في ذلك الباب.

(1) فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص 211.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 212.

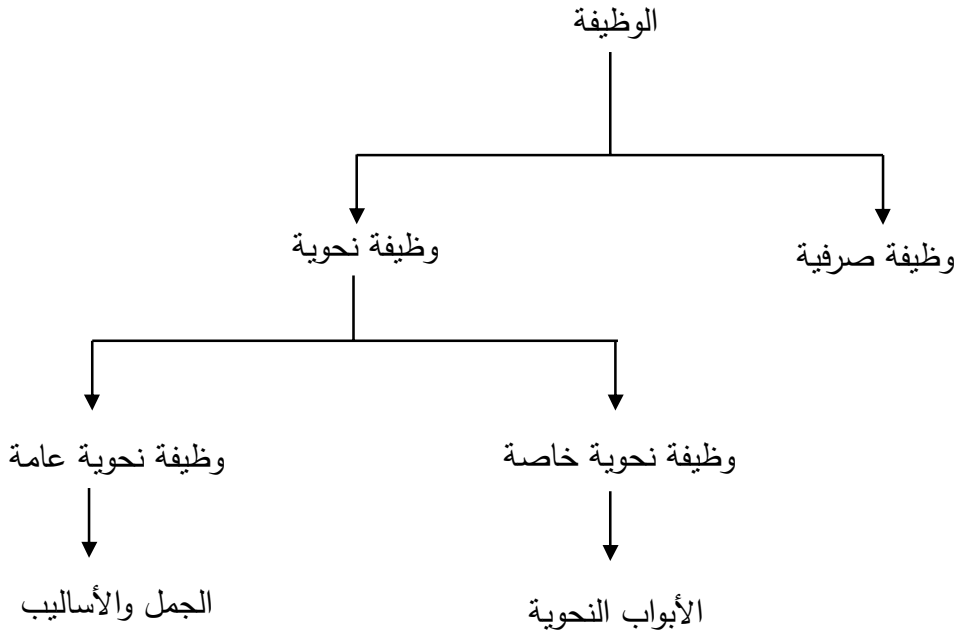

الشكل رقم (02) يوضح أنواع الوظيفة.

3- العلاقة بين المعنى والوظيفة:

من المعروف أنّ الهدف من إنشاء الكلام هو الإفصاح عن مقصد ما وإيصاله إلى السامع، وهذا المقصد يمثل المعنى الذي تحمله الكلمات التي تتألف منها السلسلة الكلامية، وهذا التأليف خاضع لنظام خاص، وقواعد لا بدّ من الإلتزام بها أي توخي معاني النحو بحيث توضع كل كلمة في الموضع المناسب مع غيرها من الكلمات التي تتشابك مع بعضها البعض وفق علاقات تنشأ انطلاقا من الوظائف التي تؤديها كل كلمة داخل التركيب، والمعاني المقصودة من طرف المتكلم، ولهذا يقول ممدوح الرمّالي بأنّه: "من المعروف أن الكلمات لا تتوالى في الجملة على نحو عشوائي بل يخضع ترتيبها لأنساق تركيبية مضطردة وعلاقات شكلية داخلية معقدة تشكل في مجموعها قواعد التركيب النحوي في لغة ما ومعنى الجملة ليس مجموع معاني الكلمات المفردة التي ترد فيها، إذ أنّ التغيير في البنية النّحوية وعلاقات الكلمات ووظائفها، ومواقعها من الترتيب من شأنه أن

يبدل في المعنى حتى لو حوفظ على الكلمات ذاتها دون زيادة أو نقصان وإسهام الكلمة المفردة في المعنى الكلي للجملة يقرر جزئيا على الأقل من الموقع الوظيفي الذي تحتله في سياق التركيب الجملي وعلاقاتها بالكلمات الأخرى"[1].

فالمعنى المقصود هو الذي يجعل المتكلم يصوغ التركيب وفق ترتيب معين، ولهذا تتخذ الكلمات مواقع معيبة ووظائف مختلفة في تراكيب متعددة لخدمة أغراض المتكلم من إخبار أو أمر أو توكيد أو إثبات وغيرها من الأغراض المقصودة، ولهذا فإن المعنى يرتبط ارتباطا وثيقا بالوظيفة التي تؤديها الكلمة داخل التركيب لأنّه كلما تغيرت مواقع الكلمات داخل تركيب ما تغيرت وظائفها، وبالتالي تغير معنى التركيب، وهذا كله يتعلق بمقصود المتكلم وحالة المستمع، ولهذا يقول إبراهيم أنيس أن العلاقة بين العنصر اللغوي والموقع والوظيفة منتجة ما دام صاحب اللغة قادرا على إحداث التوازن بينهما، وهذا التوازن يحدث بصورة تلقائية بحيث يكون الخروج على النظام اللغوي غير مقبول مطلقا[2].

إذن كل تغيير في ترتيب عناصر التركيب ووظائفها لا يكون إلا وفق النظام الذي تفرضه اللغة حتى وإن تعددت الأغراض وتباينت المقاصد، ولا بدّ للمتكلم أن يلتزم بقواعد اللغة وأنظمتها فاللغة تتيح للمتكلم فرصة التعبير عن مقاصده بأساليب مختلفة دون أن يخرج عن نظامها وقواعدها.

(1) ينظر: ممدوح الرمالي، العربية والوظائف اللغوية، ص 220.

(2) ينظر: إبراهيم أنيس، من اسرار اللغة العربية، ص 269.

الفصل الثانـي

تعدد المعاني الوظيفية لمباني التقسيم في سورة الفتح

المبحث الأوّل: تعدد المعاني الوظيفية لمباني الاسم والفعل في سورة "الفتح"

المبحث الثاني: تعدد المعاني الوظيفية لمباني الصّفة والضمير في سورة "الفتح"

المبحث الثالث: تعدد المعاني الوظيفية لمباني الأداة والظروف والخالفة في سورة الفتح

إنّ الواقع الذي يعبشه الإنسان قائم على التعدد في كل شيء، وبما أنّ اللّغة وسيلته التي يجسد بها أفكاره ويوصل أغراضه ومقاصده فهي إذا ليست بمنأى عن هذا الواقع، لذا عمد على التنويع في أساليبه تلبية لهذه الأغراض والمقاصد المتعددة وبهذا أصبحت سمة التعدد من السّمات التي تميّز اللّغة البشرية واللّغة العربية بصفة خاصة، لأنّها أكثر اللّغات ثراءً بألفاظها ومعانيها ولعلّ ارتباطها بالقرآن الكريم هو الذي ساهم في جعلها من أكثر اللّغات تميّزًا خاصة من ناحية الظواهر اللغوية التي قد لا توجد في اللّغات الأخرى.

ومن بين أكثر هذه الظواهر بروزًا ظاهرة المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، والتي من خلالها أصبح للمتكلم خيارات واسعة للتعبير عن المعاني التي يريد الإفصاح عنها انطلاقا من عدد محدود من الألفاظ، ومن المعروف أنّ المعاني محمولة في الألفاظ التي يصوغها المتكلم ويرتبها في تركيب يلتزم فيه بقواعد ونظام اللّغة، أي توخي معاني النحو وهذه الألفاظ تمثل مباني ولكل منها وظيفته التي يؤديها من خلال وجوده داخل مجموعة من العلاقات التي تربط عناصر التركيب فيما بينها، وتربط التركيب بالظروف المحيطة به.

أمّا علاقة المباني بالمعاني فهي قائمة على شكلين أخدهما هو تعدد المبنى للمعنى الواحد والآخر هو تعدد المعنى للمبنى الواحد، أي يؤدي المبنى الواحد العديد من المعاني، وهذا راجع إلى زيادة المعاني مقارنة بعدد الألفاظ التي يستوعبها العقل البشري، والذي يحاول من خلالها إدراك كل المعاني التي تلي حاجاته وأغراضه.

وهذه العلاقة هي الأكثر ورودًا في اللّغة بحيث تقوم على مبدأ ثبات المبنى الواحد وتعدد معانيه الوظيفية، وقد تناولها النّحو قديما وحديثا، إلاّ أنها وردت على شكل إشارات تطرقوا إليها في ثنايا دراساتهم اللغوية المختلفة، كحديثهم عن المعاني التي قد يؤديها الاسم أو الفعل أو الأداة، زيادة على معانيهم الأساسية، ثم جاء تمام حسان ليبيّن أنّ هذه الظاهرة مهمة وجديرة بالدراسة

كعنصر قائم بذاته في مجال اللّغة، وتكمن أهميتها على حدّ قوله: "أنّ اختلاف الوظيفة التي تؤديها كل واحدة من وحدات النظام أو ما يطلق عليها المعنى الوظيفي تُعدّ من أهم القيم الخلافية في أي نظام لغوي"[1]، ومعنى هذا أنّ تعدد المعاني الوظيفية لأقسام الكلم هو الذي يساهم في جعلها تتميّز عن بعضها البعض وبالتالي تكتسب قيمتها أي قابليتها للاستعمال في مختلف المواقف ولأغراض متعددة.

كما ذكر تمام حسان أنّ المعاني الوظيفية التي تعبّر عنها مباني التقسيم هي بطبيعتها تتّسم بالتّعدد والاحتمال، فالمبنى التقسيمي الواحد صالح لأن يعبّر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير محقق بعلامة ما في سياق ما[2]، إذن فكل مبنى تقسيمي يؤدي إلى جانب معناه الوظيفي الأساسي معاني وظيفية أخرى.

وبهذا يكون تمام حسان قد أدرك ضرورة دراسة تعدد المعاني الوظيفية لكل مبنى من مباني التقسيم السبعة التي جاء بها كبديل للتقسيمات الأخرى، وهذا ما جعل هذه الظاهرة مرتبطة بهذا التقسيم، إضافة إلى أن تقسيم تمام حسان لأقسام الكلم كانت أكثر دقة من التقسيمات الأخرى، لأنّ المعايير التي اعتمدها قد أحاطت بجميع جوانب المبنى وبذلك كان تصنيف المباني تصنيفا دقيقا لا يترك مجالا لأي تداخل بينها أو الوقوع في لبس حول فهم المبنى ودلالته، وهذا ما جعلنا نختار من بين التقسيمات الأخرى في دراستنا لهذه الظاهرة اللغوية التي تكون بارزة خاصة في القرآن الكريم وهذا ما كان واضحًا جليًا في مدونتنا "سورة الفتح" وهو ما سنبرزه في هذا الفصل.

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 68.

(2) المرجع نفسه، ص 163.

المبحث الأوّل: تعدد المعاني الوظيفية لمباني الاسم والفعل في سورة "الفتح"

تؤدي مباني التقسيم معاني وظيفية متعددة تختلف باختلاف الوظيفة التي تؤديها أحد مباني الاسم أو الفعل داخل التركيب أو بحسب المعنى الذي تؤديه هذه المباني عندما تخرج إلى معاني أخرى، أي أنها تؤدي معنى فرع من فروع المباني الأخرى ضمن ما يُعرف بتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، وهذا ما يتجلى في سورة الفتح كما يلي:

1- تعدد المعاني الوظيفية لمبنى الاسم وفروعه:

تتعدد المعاني الوظيفية لمباني الاسم وفروعه سواءً من حيث موقعه الإعرابي داخل التركيب أو من حيث المعنى الذي يؤديه خارج مبناه الأصلي، وهو المعنى الذي يتطلبه السّياق وهو ما نجده في سورة الفتح واردًا كما يلي:

1-1- المعاني الوظيفية لمباني الاسم بحسب وظيفته الإعرابية:

1-1-1- وظيفة المرفوعات: وهي الحالة التي تكون فيها فروع الاسم مرفوعة وذلك عندما:

- يقع فاعلًا أي من يقوم بالفعل وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: 2] بحيث نجد "الله" اسم علم (لفظ جلالة) قد ورد في الآية الكريمة فاعلًا لفعل المغفرة أي أدى وظيفة الفاعلية، وفي قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ ٱلۡمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ﴾ [الفتح:11] وهنا ورد الاسم "المخلفون" فاعل مرفوع لفعل القول.

- يقع مبتدأ: وهو ما يبنى عليه الكلام بحيث نجد في قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: 29] الاسم "محمد" اسم علم ورد مبتدأ مرفوع وهو المحدث عنه وفي قوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا رِجَالٞ مُّؤۡمِنُونَ وَنِسَآءٞ مُّؤۡمِنَٰتٞ﴾ [الفتح: 25] بحيث نجد "رجال" اسم معين محدث عنه وبُني عليه الكلام فهو مبتدأ أدى وظيفة الابتداء.

- يقع خبرًا: وهو المخبر به عن المبتدأ، وبه تتم فائدة الكلام وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: 29] بحيث نجد "رسول" وردت في الآية الكريمة خبر مرفوع أدى وظيفة الإخبارية لأنه من أخبر به عن محمد فأصبح الكلام تام الفائدة.

1-1-2- **وظيفة المنصوبات**: وهي الحالة التي تكون فيها مباني الاسم منصوبة وذلك عندما:

- يقع تمييزًا: وهو الذي يزيل الإبهام على ما قبله، وقد عُرف عند الكوفيين بالتفسير أو التبيين لأنّه يفسر ويبيّن ما قبله، وقد ورد في قوله تعالى: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ۝٦﴾ [الفتح: 6] "مصيرا" هنا مصدر وهو أحد فروع الاسم ورد في الآية الكريمة تمييز ومنصوب، بحيث بيّن على من وقع الذّم فأزال الإبهام والغموض.

- يقع حالًا: بحيث يبيّن هيئة صاحبه وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [الفتح: 5] بحيث نجد "خالدين" وردت حال منصوبة "للمؤمنين والمؤمنات" وقد بينت هيئتهم وقت وقوع الفعل عليهم وهذا لإزالة الإبهام الذي قد يعتري الكلام. وفي قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: 27] بحيث نجد "أمنين" و"محلقين" حال منصوب أدى وظيفة الحالية وهي حال مستقبلة بينت حالة المؤمنين عند دخولهم المسجد الحرام في المستقبل.

- يقع مفعولا مطلق: وسمي كذلك لأنّه لا يخضع لقيود عكس المفعولات الأخرى التي تكون مقيدة بلفظة: معه، به، له ويكون مصدر من جنس الفعل يأتي ليبيّن نوعه وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١﴾ [الفتح: 1] بحيث نجد "فتحًا" الواردة في الآية الكريمة مفعول مطلق بيّن نوع الفتح الذي أحدثه الفاعل. وفي قوله تعالى: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: 12] بحيث نجد "ظنّ" الوارد في الآية الكريمة مفعول مطلق بيّن نوع العامل أي نوع الفعل "ظننتم".

- يقع مفعولا به: أي ما وقع عليه فعل الفاعل وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الفتح: 4] بحيث نجد "السكينة" مفعول به منصوب وقع عليه فعل الإنزال.

1-1-3- وظيفة المجرورات: وهي الحالة التي تكون فيها مباني الاسم مجرورة وذلك عندما يقع:

- اسمًا مجرورًا ويكون عامل الجر فيه هو الأداة وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿ لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الفتح: 9] بحيث نجد "الله" اسم مجرور بحرف الجر "الباء".

- مضاف إليه: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الفتح: 4] بحيث نجد "السماوات" وردت مضاف إليه مجرور وعامل الجر فيه هو الاسم الذي سبقه (المضاف) ويأتي المضاف إليه لفك الإبهام عمّا قبله (المضاف). وفي قوله تعالى: ﴿ وَكَفَّ أَيۡدِيَ ٱلنَّاسِ عَنكُمۡ ﴾ [الفتح:20] بحيث نجد كلمة "النّاس" الواردة في الآية الكريمة مضاف إليه مجرور وقد جاء ليبيّن ويفسر الإبهام الذي يبقى قائمًا حول "أيديّ".

1-2- المعاني الوظيفية لمباني الاسم بحسب معانيها في التركيب:

تتعدد المعاني الوظيفية لمباني الاسم بحسب المعنى الذي تؤديه داخل التركيب وهذا ما يتجلى في سورة الفتح كما يلي:

- المصدر: وهو أحد فروع مبنى الاسم، من بين المعاني الوظيفية التي يؤديها.

* وظيفة المشتقات للوصف: المعروف أنّ المصادر لا يوصف بها وبهذا تكون قد أدت وظيفة من وظائف أحد مباني الصفة وهي معنى الوصف وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَصَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ﴾ [الفتح: 25] بحيث نجد "الحرام" هنا وردت مصدرًا وجاءت لمعنى الوصف باسم المفعول "المحرم" وهذا لغرض مقصود هو تأكيد الوصف وبيان أنّه ملازم للموصوف

"المسجد". وفي قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا ﴿١٢﴾﴾ [الفتح: 12] بحيث نجد المصدر "بورًا" ورد بمعنى اسم المفعول وقد جاءت بصيغة اسم الفاعل "بارئين" لملاءمة غرض الآية ومقصودها.

* وظيفة ظرف الزمان: قد يؤدي الاسم أو أحد مبانيه وظيفة الظرفية الزمانية وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٩﴾﴾ [الفتح: 9] بحيث نجد المصدر "بكرة" قد ورد بمعنى ظرف الزمان "الوقت المبكر" وجاء على هيئة المصدر لغرض تأكيد وقت التسبيح.

- وقد يؤدي الاسم معاني وظيفية أخرى منها:

- التعريف: وذلك ما ورد في وقله تعالى: ﴿إِذْ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾ [الفتح: 26] فكلمة الحمية اسم جاء معرفة وقد أفاد التقييد.

- التنكير: وهو ما جاء في قوله تعالى في الآية السابقة ﴿حَمِيَّةَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾ فحمية اسم نكرة دلّ على الإطلاق.

- التذكير: وهذا ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ [الفتح: 25] فرجال اسم ورد مذكرًا.

- التأنيث: وقد ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ﴾ [الفتح: 25] فنساء اسم جاء بمعنى التأنيث.

2- تعدد المعاني الوظيفية لمباني الفعل:

تتباين المعاني الوظيفية للفعل بحسب دلالته على زمن حدوث الفعل وتتمثل في الأزمنة الثلاثة وهي: الماضي والحاضر والمستقبل أو بحسب دلالة صيغه المتعددة أو بحسب دلالته المعنوية وهذا ما يتجلى في سورة الفتح كما يلي:

2-1- المعاني الوظيفية للفعل الماضي بحسب دلالته الزمنية:

- الدلالة على الزمن الماضي: وهذا هو الأصل في الفعل الماضي بحيث يدل على حدوث الفعل في زمن مضى وانتهى وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الفتح: 4] بحيث نجد الفعل "أنزل" فعل ماض ورد بصيغة "فعل" الدالة على حدوث الفعل وانقطاعه في زمن مضى وانتهى. وقوله تعالى: ﴿لَّقَدۡ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءۡيَا بِٱلۡحَقِّ﴾ [الفتح: 27] بحيث نجد الفعل "صدق" ورد بصيغة الماضي "فعل" وقد دلّ على حدوث الفعل في الزمن الماضي.

- الدلالة على زمن المستقبل: قد يدلّ الفعل الماضي على زمن المستقبل إذا اقترن بإذا الشرطية وهذا ورد في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلۡمُخَلَّفُونَ إِذَا ٱنطَلَقۡتُمۡ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأۡخُذُوهَا﴾ [الفتح: 15] بحيث نجد الفعل "انطلقتم" فعل ماض بجمل دلالة المستقبل أي أنّ فعل الإنطلاق لم يحدث في الماضي إنما سيحدث في المستقبل. وفي قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمَۢا ١٠﴾ [الفتح: 10] بحيث نجد الفعل "أوفى" فعل ماض دلّ على المستقبل لأنّه اقترن بمن الشرطية، أي أن فعل الوفاء متعلق بزمن المستقبل.

2-2- المعاني الوظيفية للفعل الماضي بحسب تعدد معاني صيغه:

تؤدي صيغ الفعل الماضي معاني وظيفية متعددة إضافة إلى دلالتها الأصلية وهي الحدث في الزمن الماضي ومن بين الصيغ الواردة في سورة الفتح والتي تتعدد معانيها نجد:

- صيغة "فاعل" تدلّ هذه الصيغة على عدّة معاني منها ما وجد في السورة مثل:

* التشارك أي المشاركة في الفعل وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: 10] بحيث نجد الفعل "عاهد" دلّ على معنى التشارك بين المؤمنين والله في فعل التعاهد

وقد نسبت هنا الفاعلية للمؤمنين ودلت عليها "من" ونسبت المفعولية لله. وفي قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ قَٰتَلَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوَلَّوُاْ ٱلۡأَدۡبَٰرَ﴾ [الفتح: 22] الفعل "قاتل" دلّ على معنى التشارك إضافة إلى دلالته على الحدث في الزمن الماضي.

وهناك معاني لم ترد في السورة منها:

* الموالاة وترد بمعنى صيغة "أفعل" وهي صيغة متعدية نحو: واليت الصوم بمعنى اتبعت بعضه بعضًا[1].

* الدلالة على التكثير نحو: ضاعف الشيء بمعنى ضعّفه، وتضعيف العين هنا دلّ على التكثير.

- صيغة "فعّل" وتدلّ هذه الصيغة على معاني منها ما وجد في السورة مثل:

* التكثير إضافة إلى دلالتها على الحدث في الزمن الماضي وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿لَوۡ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبۡنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا ٢٥﴾ [الفتح: 25] بحيث نجد الفعل "عذّب" ورد في الآية الكريمة دالا على التكثير وهو ما يلائم الترهيب المقصود في الآية.

* اختصار الحكاية وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكۡرَةً وَأَصِيلًا ٩﴾ [الفتح: 9] فالفعل "سبح" هنا يدل على كثرة التسبيح.

ومن معانيها الغير واردة في السورة:

* قبول الشيء نحو شفعت زيدا بمعنى قبلت شفاعته[2].

- صيغة "استفعل" ولها معاني عديدة فمنها ما وجد في السورة مثل:

(1) أحمد الحملاوي، شذا العرف في فنّ الصرف، تح: محمد بن عبد المعطي، دار الكيان للطباعة والنشر، الرياض، د ط، ص 79.

(2) المصدر نفسه، ص 80.

* الصيرورة وهي ما يؤول إليه الشيء وقد ورد في قوله تعالى: ﴿فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ﴾ [الفتح: 29] بحيث نجد الفعل "استغلظ" دلّ على معنى صيرورة الشيء أي صار غليظا نحو قولنا استحجر الطين أي صار حجرًا.

* الطلب أي طلب الحصول الشيء وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَغۡفِرۡ لَنَاۚ يَقُولُونَ بِأَلۡسِنَتِهِم﴾ [الفتح: 11] فالفعل "استغفر" يعني طلب المغفرة.

- ومن معانيها الأخرى الغير موجودة في السورة نجد مثلا:

* القوة مثل: استكبر.

- صيغة "أفعل" ولها معاني عديدة منها ما وجد في السورة مثل:

* السببية وهذا ما ورد في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [الفتح: 28] بحيث نجد الفعل "أرسل" قد دلّ على أنّ فعل الإرسال سبب في إظهار الدين. كما نجد في قوله تعالى: ﴿فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [الفتح: 29] بحيث نجد الفعل "آزر" فعل ماض دال على السببية لأن الفعل آزر كان سببًا في الاستغلاظ والاستواء.

* التمكين وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ أَنۡ أَظۡفَرَكُمۡ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفتح: 24] فالفعل "أظفر" هنا جاء بمعنى مكّن، أي مكنكم عليهم.

ومن معانيها أيضا:

* الاستحقاق نحو أحصد الزرع أي استحقَّ الزرع الحصاد[1].

- صيغة "تفعّل" ولها معاني عديدة منها ما وُجد في السورة مثل:

(1) محمود سليمان ياقوت، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، د ط، ص 96.

* الإعراض وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿لَوۡ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبۡنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ﴾ [الفتح: 25] بحيث نجد الفعل "تزيّل" قد دلّ على معنى الإعراض أي إعراض الكفّار والمسلمين بعضهم عن بعض.

- كما نجد في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ كَمَا تَوَلَّيۡتُم مِّن قَبۡلُ﴾ [الفتح: 16] بحيث نجد الفعل "تولى" قد دلّ على معنى الإعراض والابتعاد.

ومن معانيها أيضا:

* التكلّف نحو: تصبّر أي تكلّف الصبر[1].

* الإتخاذ نحو قولك توسد ثوبه بمعنى اتخذ ثوبه وسادة[2].

2-3- المعاني الوظيفية للفعل الماضي بحسب دلالته المعنوية:

للأفعال الماضية وظائف كثيرة تتعلق بالمعنى الذي تتضمنه هذه الأفعال ومن جملة هذه المعاني الواردة في سورة الفتح نجد:

- الدلالة على الحركية والاستمرارية: وهي من أبرز وظائف الأفعال الماضية بحيث تكتسب من خلالها الأحداث ديمومتها وحيويتها فتكون متصلة فيما بينها ومتعاقبة بحيث يكون كل حدث تابع للذي قبله وناتج عنه وهو ما نجده واردا في قوله تعالى: ﴿۞لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيۡهِمۡ وَأَثَٰبَهُمۡ فَتۡحٗا قَرِيبٗا ١٨﴾ [الفتح: 18] فالأفعال الماضية الواردة في الآية الكريمة "رضي" " " "أنزل" "أثاب" قد دلّت على حركة الأحداث وتواليها وتعاقبها وهذا ما أكسبها معنى الدوام والحركة.

(1) محمود سليمان ياقوت، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، ص 109.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

- الدلالة على سرعة حركة الأحداث: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿إِذْ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [الفتح: 26] بحيث نجد الأفعال "جعل" "أنزل" "ألزم" قد دلت على أحداث وردت متسارعة عقب بعضها البعض.

- الدلالة على الوصف المتحرك: قد تدلّ الأفعال الماضية على وصف الأحداث في مراحل متتالية وهذا ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ﴾ [الفتح: 29] فالأفعال التي وردت في الآية الكريمة قد دلت على وصف للأحداث التي توالت فبيّنت أوصاف المؤمنين على نحو مرتب ومتوالي.

- الدلالة على السرد القصصي: ويتجسد هذا من خلال الفعل الماضي الناقص "كان" الدال على تعاقب الأحداث وترابطها فيما بينها مما يجعل السرد القصصي للأحداث في حركة دائمة دون انقطاع وهذا ما نجده واردًا بكثرة في سورة الفتح نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ۝٧﴾ [الفتح:7] وفي قوله تعالى: ﴿بَلْ كَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ۝١١﴾ [الفتح: 11] وفي قوله تعالى: ﴿بَلْ كَانُواْ لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا ۝١٥﴾ [الفتح: 15] وهذا لأن السورة الكريمة نزلت بعد انتهاء الأحداث (أحداث صلح الحديبية) فكان الفعل "كان" بمثابة حلقة ربط بين وقت سرد الأحداث ووقت حدوثها.

- قد يؤدي الفعل الماضي وظيفة الأداة وهذا ما ورد في قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [الفتح: 17] بحيث نجد الفعل الماضي الناقص "ليس" قد ورد بمعنى "لا" أي "لا على الأعمى حرج".

2-2-1- المعاني الوظيفية للفعل المضارع بحسب دلالته الزمنية:

تتعدد المعاني الوظيفية للفعل المضارع بحسب دلالته على زمن حدوث الفعل وهو ما نجده واردا في سورة الفتح على النحو التالي:

- الدلالة على الزمن الحاضر: وهو الأصل في الأفعال المضارعة بحيث تدلّ على حدوث الفعل في زمن الحاضر وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: 29] فالفعل "يعجب" "يغيظ" دلّت على الزمن الحاضر.

- الدلالة على الزمن الماضي: قد يدلّ الفعل المضارع على معنى الزمن الماضي وذلك لغرض مقصود وهذا ما نجده في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: 18] الفعل المضارع "يبايعون" قد ورد بصيغة المضارع لكنّه دلّ على الماضي لأنّه ورد بعد حدوث الفعل وانقطاعه والغرض من ذلك هو استحضار الحدث واستشعاره (المبايعة) كما يدلّ على الزمن الماضي في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ﴾ [الفتح: 13] بحيث نجد الفعل "يؤمن" فعل مضارع دلّ على معنى المضي أي (لم يؤمن من قبل في الماضي) وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَأُخْرَىٰ لَمْ تَقْدِرُواْ عَلَيْهَا﴾ [الفتح: 21] بحيث نجد الفعل "تقدروا" ورد بصيغة المضارع لكنّه دلّ على معنى الزمن الماضي أي لم تقدروا فيما مضى.

- الدّلالة على المستقبل: قد يدّل الفعل المضارع على زمن المستقبل وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ﴾ [الفتح: 11] بحيث نجد الفعل "يقول" فعل مضارع دلّ على زمن المستقبل وذلك لأنّه اقترن بحرف "السين" الدّال على المستقبل أي أنّ فعل القول لم يحدث بعد وإنما يحدث لاحقا (المستقبل). وقوله تعالى: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ [الفتح: 16] فنجد الفعل "تدعون" فعل مضارع دلّ على زمن المستقبل أي دعوتهم في المستقبل.

- الدلالة على الطلب: قد يدل الفعل المضارع على معنى الطلب وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ﴾ [الفتح: 9] بحيث نجد الفعل "تؤمنوا" دلّ على معنى الطلب لأنّه اقترن بلام الأمر.

2-2-2- المعاني الوظيفية للفعل المضارع بحسب صيغه ومعانيها المتعددة:

تؤدي صيغ الفعل المضارع معاني متعددة تلائم أغراض ومقاصد السورة الكريمة ومن بين هذه المعاني نجد:

- صيغة "افتعل" ولها معاني عديدة منها ما وجد في السورة مثل:

* الطلب وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا﴾ [الفتح: 29] حيث نجد الفعل "يبتغون" من "ابتغى" وقد جاء بصيغة المضارع للدّلالة على معنى الطلب الغاية وهي الفضل والرضى من الله عزّ وجلّ في زمن الحاضر.

* الاستيلاء وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [الفتح: 23] فالفعل استوى دلّ على الاستيلاء وحرف الجر (على) هو ما جعله يدلّ على ذلك.

ومن معانيها أيضا نجد:

* المبالغة في معنى الفعل كاقتدر وارتدّ أي بالغ في القدرة والردّة.

- صيغة "انفعل" وتدلّ هذه الصيغة على معنى واحد وقد ذكر في السورة مثل:

* المطاوعة وهو ما ورد في قوله تعالى:﴿بَلۡ ظَنَنتُمۡ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهۡلِيهِمۡ أَبَدٗا﴾ [الفتح: 12] حيث نجد الفعل المضارع "ينقلب" من "انقلب" وهو دالّ على معنى المطاوعة وهذا هو معناها الوحيد "تأتي لمعنى واحد وهو المطاوعة وفائدتها أنّ أثر الفعل يظهر على مفعوله وكأنّه استجاب له ولذلك سميت هذه النون نون المطاوعة"[1].

(1) أحمد الحملاوي، شذا العرف في فنّ الصرف، ص 93.

- صيغة "فعّل" تفيد هذه الصيغة:

* معنى التعدية وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: 15] بحيث نجد الفعل المضارع "يبدّلوا" من "بدّل" وقد أفاد معنى التعدية.

2-2-3- المعاني الوظيفية للفعل المضارع بحسب دلالته المعنوية:

للفعل المضارع دلالات معنوية عديدة تتعلق بالمعنى الذي يتضمنه الفعل ومن بين المعاني الواردة في سورة الفتح نجد:

- الدّلالة على دوام حالة صاحب الفعل: يدلّ الفعل المضارع على دوام فعل الفاعل وثباته وهو ما ورد في قوله تعالى:﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ۝٢﴾ [الفتح: 2] بحيث نجد الأفعال المضارعة الواردة في الآية الكريمة "يغفر" "يتم" "يهدي" قد دلت على معنى دوام فضل الله على نبيّه صلى الله عليه وسلم.

- الدّلالة على الشرح والتوضيح: تدّل الأفعال المضارعة على معنى تفسير الحدث وشرحه بهدف الإيضاح وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ [الفتح: 5] بحيث نجد الأفعال المضارعة الواردة في الآية الكريمة "يدخل" "يكفّر" قد دلت على معنى التوضيح والشرح لما قبلها.

- الدلالة على حركية الأحداث وحيويتها: تدلّ الأفعال المضارعة على حركة الأحداث بحيوية وهذا ما نجده واردًا في قوله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ۖ فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ۝١٦﴾ [الفتح: 16] فالأفعال المضارعة التي وردت في الآية الكريمة "تقاتلوا" "يسلموا" "يؤتكم" "يعدكم" قد دلّت على معنى الحياة للأحداث لأنها أكسبتها حركة وحيوية واستمرار.

المبحث الثاني: تعدد المعاني الوظيفية لمباني الصّفة والضمير في سورة "الفتح"

1- تعدد المعاني الوظيفية لمباني الصّفة:

تؤدي الصّفة معنى وظيفيًا أساسيًا هو الوصف أي الدلالة على من قام بالفعل فاتصف به سواءٌ على وجه الثبوت والدوام، أو على وجه التجدد والإنقطاع وتكون إمّا:

- اسم فاعل: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ﴾ [الفتح: 6] بحيث نجد الظّانين صفة وردت على وزن اسم الفاعل "ظان" بوزن فاعل.

- صيغة مبالغة: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَ﴾ [الفتح: 29] بحيث نجد "الزرّاع" صفة وردت على وزن "فعّال" للمبالغة.

- صفة مشبهة: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: 28] فكلمة "شهيدا" صفة مشبهة تدلّ على وصف دوام الشهادة لله عزّ وجلّ.

- اسم مفعول: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصۡرًا عَزِيزًا ۝٣﴾ [الفتح: 3] فكلمة "عزيزا" اسم مفعول جاءت بصيغة "فعيل" وصفًا للمصدر بدلا من صيغة "مفعول" على سبيل المبالغة ولهذا يقال: "وصف المصدر بوصف صاحبة مجازًا للمبالغة"[1]، وصاحبه هنا هو المنصور الذي وُجّه له الكلام وهذا "لأن المقصد هو المخاطب أي المنصور وليس المتكلم وهو الناصر والتقدير هو العزيز صاحبه وهو المنصور"[2].

(1) محمود الصافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، دار الرشيد، مؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان، د ط، ص 243.

(2) الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، تح: ماهر جنوش، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2010، ط1، مج1، ص 91.

- اسم تفضيل: وقد ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿وَكَانُوٓاْ أَحَقَّ بِهَا﴾ [الفتح: 26] فأحقّ هنا جاءت اسم تفضيل على وزن "أفعل" بحيث فضّل المؤمنين على غيرهم بكلمة التقوى وكانت الأحقية لهم بها.

- وقد تعددت المعاني الوظيفية للصيغة الواحدة في الصّفة منها: صيغة "فعيل" فهي تؤدي معاني مختلفة منها:

* اسم الفاعل: وهذا ما ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ٨﴾ [الفتح: 8] فنذيرًا هنا أدت وظيفة اسم الفاعل غير أنها لم تأت على وزن "فاعل".

* اسم مفعول: وهذا ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ يُعَذِّبۡهُ عَذَابًا أَلِيمٗا ١٧﴾ [الفتح: 17] فأليمًا هنا اسم مفعول جاء بصيغة "فعيل".

* صفة مشبهة: وهذا ما ورد في قوله تعالى: ﴿بَلۡ كَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ١١﴾ [الفتح: 11] حيث نجد "خبيرًا" هنا أدت معنى الصفة المشبهة لأنها صفة دائمة وثابتة في الله عزّ وجلّ.

* صيغة مبالغة: وهذا ما ورد في قوله تعالى: ﴿سَتُدۡعَوۡنَ إِلَىٰ قَوۡمٍ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ﴾ [الفتح: 16] فنجد شديد هنا جاءت بصيغة "فعيل" للمبالغة والدلالة على كثرة البأس وشدته.

* كما أنّ صيغة "فعيل" قد تؤدي معنى المصدر وهذا ما نجده في قوله تعالى: ﴿وَأَعۡتَدۡنَا لَهُمۡ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرٗا ٦﴾ [الفتح: 6] حيث نجد "مصيرا" هنا مصدرًا جاء بصيغة "فعيل" ورد تمييزًا.

2- تعدد المعاني الوظيفية لمباني الضمير:

تؤدي الضمائر في مجملها وظيفة الدلالة على عموم الحاضر والغائب وتنقسم الضمائر إلى ثلاثة أقسام هي: ضمائر الشخص وضمائر الإشارة والضمائر الموصولة.

2-1- متصلة: نحو:

أ- ضمير المتكلم: "النون" الذي تتعدد معانيه الوظيفية كما يلي:

- فاعل: وقد ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ ﴾ [الفتح: 1] بحيث نجد "النون" وردت ضميرا متصلا في محل رفع فاعل أي أدت وظيفة ضمير المتكلم "نحن" التي تعود على الفاعل الذي قام بفعل الفتح وهو "الله" بمعنى "نحن فتحنا" فهنا أدى وظيفة الفاعل.

- مفعول به: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ﴾ [الفتح: 15] فالنون في الفعل "ذرونا" وردت ضمير متصل في محل نصب مفعول به أي أدت وظيفة "ضمير المتكلم" والذي يعود على المفعول به بمعنى من قام عليه فعل الفاعل أي "فعل الترك".

- اسم مجرور: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَغْفِرْ لَنَا﴾ [الفتح: 11] حيث نجد الضمير المتصل "النون" في "لنا" وردت في محل اسم مجرور أي أدت وظيفة المجرورات.

- مضاف إليه: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: 11] فنجد الضمير المتصل "النون" في "أموالنا" و"أهلونا" وردت في محل جر مضاف إليه للمضاف "أموال" و"أهلو"

- ومن معاني "النون" أيضا أنها تأتي للتوكيد وهذا ما ورد في قوله تعالى:﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾ [الفتح: 27] فنون "تدخلنّ" جاءت لتؤكد دخول الرسول وأصحابه إلى المسجد الحرام.

ب- ضمير المخاطب: "الكاف" والذي تتعدد معانيه الوظيفية كما يلي:

- في محل نصب مفعول به: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا ﴾ [الفتح: 8] حيث نجد الضمير المتصل "الكاف" في الفعل "أرسلناك" وقع في محل نصب مفعول به أي حلّ محل الاسم الذي وقع عليه فعل الإرسال.

وهذا ما نجده في وقله أيضا: ﴿يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا﴾ [الفتح: 16] فالكاف في "يعدكم" أيضا حلت محل المفعول به.

- في محل اسم مجرور: وهو ما نجده في قوله تعالى: ﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: 2] حيث نجد "الكاف" ضمير متصل بحرف الجر "اللام" حلّ محل الاسم وأدى وظيفته باسم مجرور لحرف الجر. وهذا ما نجده أيضا في قوله تعالى: ﴿فَعَجَّلَ لَكُمۡ هَٰذِهِۦ﴾ [الفتح: 20].

- في محل جر مضاف إليه: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ﴾ [الفتح:2] حيث نجد الضمير المتصل "الكاف" الذي اتصل بالاسم "ذنب" ورد في محل جر مضاف إليه للاسم المضاف. كما وردت في قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِكُمۡ﴾ [الفتح: 12] مضاف إليه للاسم المضاف "قلوب".

ج- ضمير الغائب: "الهاء" والذي تتعدد معانيه الوظيفية بحسب اتصاله بالاسم أو بالفعل أو بالحرف ويأتي:

- في محل نصب مفعول به: وهو ما ورد في وقله تعالى: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾ [الفتح: 9] حيث نجد "الهاء" المتصلة بالأفعال "تعزروه وتوقرّوه وتسبحوه" وردت ضمير متصل يعود على من قام عليه الفعل أي المفعول به فهو قد أدى وظيفة المفعولية وهو ما نجده أيضا في قوله تعالى: ﴿وَلَعَنَهُمۡ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ٦﴾ [الفتح: 6] فالهاء هنا وردت في محل نصب مفعول به للفعل "لعن".

- في محل اسم مجرور: وهو ما نجده في قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الفتح: 29] حيث نجد الهاء المتصلة بحرف الجر "مع" وردت في محل اسم مجرور، فهي قد حلّت محل الاسم وأدت وظيفته وهي وظيفة المجرورات.

وهو ما نجده أيضا في وقله تعالى: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمۡ﴾ [الفتح: 6] حيث نجد الهاء المتصلة بحرف الجر "اللام" جاءت في محل اسم مجرور.

- في محل جر مضاف إليه: وهو ما نجده في وقله تعالى: ﴿لِّتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الفتح: 9] حيث نجد الهاء المتصلة بـ "رسول" وردت مضاف إليه وهي وظيفة من وظائف الاسم.

وهذا ما نجده أيضا في قوله تعالى: ﴿إِذْ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي قُلُوبِهِمُ﴾ [الفتح: 26] فالهاء المتصلة "بقلوب" وردت في محل جر مضاف إليه.

وقد تأتي "الهاء" بمعاني أخرى منها:

- التأنيث وهذا ما ورد في قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتٍ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [الفتح: 5] فالهاء هنا دالة على المؤنث "جنات".

- التذكير وهو ما نجده في قوله تعالى: ﴿وَيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكَ﴾ [الفتح: 2] فالهاء هنا تعود على الله.

2-2- **منفصلة**: وهي الضمائر التي لا تتصل باسم ولا فعل ولا حرف بل تكون مستقلة، وهي كذلك تتعدد معانيها الوظيفية بحسب موقعها في التركيب وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- ضمائر الشخص: بحيث نجد:

ضمير الغائب "هو" الذي ورد في محل رفع مبتدأ وهو ما نجده في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ﴾ [الفتح: 28] بحيث نجد الضمير المنفصل "هو" حل محل المبتدأ، أي أدى وظيفة الابتداء.

ب- الأسماء الموصولة: منها:

"الذي" وقد تعدد معانيه حيث نجده يؤدي:

* وظيفة الفاعلية: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ قَٰتَلَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الفتح: 22] بحيث نجد الاسم الموصول "الذين" ورد في محل رفع الفاعل المؤخر أي أدى وظيفة الفاعلية.

* وظيفة المفعولية: وهو ما ورد في قوله تعالى ﴿ إِذْ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الفتح: 26] فاسم الموصول هنا حلّ محل المفعول به أي أدى وظيفة المفعولية.

* وظيفة الإخبارية: وهذا ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ﴾ [الفتح: 24] حيث ورد الاسم الموصول "الذي" في محل رفع خبر للمبتدأ "هو".

"ما" وقد تعدد معانيها الوظيفية من بينها:

* وظيفة المفعولية: وهو ما نجده في قوله تعالى: ﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ ﴾ [الفتح: 2] حيث نجد الاسم الموصول "ما" وردت في محل نصب مفعول به أي أدت وظيفة المنصوبات "المفعولية".

* وظيفة المجرورات: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ ﴾ [الفتح: 10] بحيث نجد الاسم الموصول "ما" الذي اتصل بحرف الجر ورد في محل اسم مجرور.

* كما تفيد معنى النفي وهذا ما ورد في قوله تعالى: ﴿ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: 11] فاسم الموصول "ما" أدى معنى النفي بمعنى "لا".

* في حين أنها تخرج من كونها ضميرا عندما تتصل بأنّ وأخواتها مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ [الفتح: 10].

ج- أسماء الإشارة: وتتعدد معانيها الوظيفية بحسب موقعها في الجملة بحيث تكون:

- نائب فاعل: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾ [الفتح: 12] بحيث نجد اسم الإشارة "ذلك" ورد في محل رفع نائب فاعل للفعل المبني للمجهول "زُيّن" أي أنه أدى وظيفة الاسم.

- مفعول به: وقد ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿فَعَجَّلَ لَكُمْ هَٰذِهِۦ ﴾ [الفتح: 20] بحيث نجد اسم الإشارة "هذه" ورد في محل نصب مفعول به أي أنه أدى وظيفة المفعولية.

- مبتدأ وهو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ﴾ [الفتح: 24] بحيث نجد اسم الإشارة "ذلك" ورد في محل رفع مبتدأ أي أنه أدى وظيفة الابتداء.

- صفة وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ﴾ [الفتح: 16] بحيث نجد اسم الإشارة "أولي" ورد للوصف أي أنه أدى وظيفة من وظائف الصفة لأن أسماء الإشارة يشار بها إلى القريب والبعيد.

المبحث الثالث: تعدد المعاني الوظيفية لمباني الأداة والظروف والخالفة في سورة الفتح

1- الأداة:

وهي المبنى الذي يلعب دورًا مهمًا في التعليق فتأخذ الأداة معناها من معنى الجملة التي أدت فيها دور التعليق وبهذا تنقسم حسب ورودها في الجملة إلى:

1-1- حروف المعاني: وهي أحد أقسام مبنى الأداة وتنقسم بدورها إلى قسمين:

1-1-1- حروف الجر: وهي الحروف التي تعمل في الاسم الذي يأتي بعدها فتؤدي بذلك عدة معاني وظيفية تتمثل في:

"حروف الباء" تتعدد معانيه الوظيفية بحسب المعنى الذي تؤديه داخل التركيب ومن معانيه نجد:

- الإلصاق: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ﴾ [الفتح: 6] وهنا أفادت معنى الإلصاق الحقيقي بمعنى أنّ ظنّ السوء قد تعلق بالله عزّ وجلّ من طرف الكفار.

- الاستعانة: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَلۡسِنَتِهِم مَّا لَيۡسَ فِي قُلُوبِهِمۡ﴾ [الفتح: 11] بحيث نجد "الباء" التي وردت مع ألسنتهم أفادت معنى الاستعانة، أي الاستعانة باللسان كوسيلة للكلام بمعنى بواسطة ألسنتهم.

- تكون زائدة في الفاعل وتفيد معنى التوكيد وهو ما نجده في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: 28] بحيث نجد "الباء" التي وردت مع الله زائدة أفادت معنى التوكيد، أي التأكيد على أنّ الله كاف لا يكون شهيدًا.

- معنى التعدية: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿لَّقَدۡ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءۡيَا بِٱلۡحَقِّ﴾ [الفتح: 27] بحيث نجد أن الفعل "صدق" متعدي لمفعول واحد وحرف الباء الذي ورد مع "الحق" جعله متعدٍ لمفعولين حتى يكتمل المعنى وبهذا فقد أفاد معنى التعدية.

حرف الجر "من": تتعدد معانيه الوظيفية ومن بين هذه المعاني:

- معنى الجنس: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ﴾ [الفتح: 11] حيث نجد أنّ "من" قد بينت جنس المخلفون وهو كونهم من الأعراب وليس من جنس آخر.

- معنى التنبيه: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [الفتح: 15] بحيث نجد أن حرف الجر "من" قد نبّه إلى أن هذا الأمر قد سبق ذكره.

- تكون زائدة لفظا بحيث تفيد التوكيد وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ﴾ [الفتح: 23] بحيث نجد أنّ حرف الجر "من" قد وردت زائدة، أي يمكن الاستغناء عنها، ولكنها وردت لغرض التأكيد على أن هذا الأمر قد حدث من قبل.

- معنى السببية: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ [الفتح: 29] بحيث نجد أنّ حرف الجر "من" قد أفاد معنى السبب، أي اثر السجود كان سببًا في ظهور السيمات على وجوههم.

- معنى التخصيص: وهذا ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٢٥﴾﴾ [الفتح: 25] حيث نجد أنّ حرف الجر "من" قد ورد بمعنى التخصيص، فقد خصص العذاب للكفار دون غيرهم.

حرف الجر "في": تتعدد معانيه الوظيفية وتتمثل هذه المعاني في:

- معنى الوعاء: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: 18] بحيث نجد أنّ "في" هنا دلت على معنى الوعاء لأن القلوب هي أوعية لمشاعر الشخص.

- الظرفية المجازية: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿لِّيُدۡخِلَ ٱللَّهُ فِي رَحۡمَتِهِۦ﴾ [الفتح: 25] بحيث نجد أنّ حرف الجر "في" قد دلّ على ظرف مكاني على سبيل المجاز لأن الرحمة هنا شيء معنوي وردت على أنها مكان.

- وتأتي بمعنى "على" وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم﴾ [الفتح: 29] أي على وجوههم لأن السيمات تظهر على الوجه.

حرف الجر "مع": يرد بمعاني وظيفية متعددة تتمثل في:

- المصاحبة: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الفتح: 29] بحيث نجد أن "مع" هنا وردت بمعنى الظرفية أي أنها حلت محل الظرف وأدت معناه.

- الظرفية المكانية: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿لِيَزۡدَادُوٓاْ إِيمَٰنَا مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡ﴾ [الفتح: 4] بحيث نجد أنّ "مع" هنا وردت بمعنى ظرف المكان "فوق" وهذا لغرض مقصود هو زيادة إيمانهم بالله.

حرف الجر "اللام المفردة": هي حرف من حروف المعاني تؤدي معاني وظيفية متعددة ومن بين وظائفها الواردة في السورة الكريمة نجد:

- ترد بمعنى "في" وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا ٢٣﴾ [الفتح: 23] بمعنى لن تجد في سنة الله تبديلا.

- الأجل: وهو ما نجده في قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ فَتۡحٗا مُّبِينٗا ١﴾ [الفتح: 1] بحيث نجد اللام الواردة مع "الكاف" دلت أن الفتح كان لأجل النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لأنّ "مصحوبها

مفعول لما قبلها"[1]، فنجد مصحوبها هو "الكاف" وهو ضمير متصل في محل مفعول به للفعل الذي ورد قبله وهو "الفتح".

- التعليل: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: 4] بحيث نجد اللام الواردة مع الفعل "يزدادوا" عللت سبب إنزال السكينة على المؤمنين.

- التوكيد: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: 27] فاللام الواردة مع الفعل "تدخلنّ" أفادت معنى التوكيد أي تأكيد فعل الدخول.

- الاختصاص: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلِتَكُونَ ءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: 20] حيث نجد "اللام" الواردة مع المؤمنين قد دلّت على أن الآية خاصة بالمؤمنين دون غيرهم.

- وتأتي جواب للشرط مثل قوله تعالى: ﴿لَوْ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبْنَا﴾ [الفتح: 25] فهنا أفادت "اللام" معنى الشرط.

حرف "الكاف المفردة": وهي من حروف المعاني، تؤدي معاني وظيفية متعددة وتتمثل هذه المعاني في:

- التشبيه: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ [الفتح: 29] بحيث نجد أنّ "الكاف" الواردة مع "زرع" قد أفادت معنى التشبيه أي "مثل".

(1) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس، العربية، تح: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، د ت، د ط، ج3، ص 183.

- التوكيد: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكُمۡ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبۡلُ﴾ [الفتح: 15] بحيث نجد أن الكاف الواردة مع اسم الإشارة "ذلك" قد أفادت معنى التأكيد بحيث أكدت على أن القول ورد من قبل.

- تقوم مقام الاسم: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ كَمَا تَوَلَّيۡتُم مِّن قَبۡلُ﴾ [الفتح: 16] بحيث نجد أن "الكاف" هنا وردت بمعنى "مثل" أي "مثلما".

1-1-2- **حروف العطف**: وهي النوع الثاني لحروف المعاني وتتمثل في:

"حرف الفاء" ويأتي لعدّة معاني تفهم من السياق منها:

- الربط لجواب الشرط: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمَۢا ١٠﴾ [الفتح: 10] حيث نجد أن "الفاء" الواردة في الآية قد ربطت جواب الشرط بجملة الشرط أي ربط الأجر العظيم بالوفاء بالعهد مع الله.

- معنى الاستئناف: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَسَيَقُولُونَ بَلۡ تَحۡسُدُونَنَا﴾ [الفتح: 15] حيث نجد "الفاء" قد دلت على استئناف الكلام.

- السببية: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفتح: 18] بحيث نجد أن "الفاء" الواردة مع الفعل "أنزل" قد دلّت على معنى السبب أي سبب إنزال السكينة.

- الترتيب والتعقيب: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ﴾ [الفتح: 29] بحيث نجد "الفاء" الواردة في الأفعال "آزره" "استغلظ" "استوى" قد دلّت على معنى الترتيب وهو ترتيب المراحل وتعاقبها.

"حرف الواو" وهو حرف من حروف العطف تتعدد معانيه الوظيفية منها:

- الجمع بين المتعاطفين جاء في قوله تعالى: ﴿لِّيُدۡخِلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾ [الفتح: 5] هنا جمع بين المعطوف عليه والمعطوف في دخول الجنة.

- اعتراضية: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الفتح: 7] بحيث نجد أن الواو قد دلت على جملة اعتراضية وهي الجملة الواقعة بين الجملتين، وذلك لأن "في تعقيب جملة "هو الذي أنزل سكينته" بجملة الاعتراض إشارة إلى أن المؤمنين من جنود الله وأنه أنزل السكينة في قلوبهم تشديد لعزائمهم فتخصهم بالذكر قبل هذا العموم وبعده تنويه بشأنهم ويومئ إلى ذلك في الجملة التي تأتي بعدها "ليدخل المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار"[1].

"حرف السّين" وهو من حروف العطف من معانيه الوظيفية الواردة في السورة نجد:

- التوكيد: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَسَيُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمَا ١٠﴾ [الفتح: 10] بحيث نجد أن "السين" الواردة في الفعل "يؤتيه" قد دلت على تأكيد الوعد.

- الاستقبال: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ ٱلۡمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ﴾ [الفتح: 11] فالسين في الفعل "يقول" قد دلت على المستقبل في فعل القول.

2- **الظروف**: وهي مباني التقسيم تتعدد معانيها الوظيفية شأنها شأن المباني الأخرى فتؤدي معاني وظيفية تفهم من السياق بحيث تؤدي المعاني التالية:

- الظرفية المجازية: وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الفتح: 10] بحيث نجد ظرف المكان "فوق" قد دلّ على الظرفية على سبيل المجاز لأن يد الله لم تكن حقيقة فوق أيديهم، وهذا للدلالة على تأييده لهم.

(1) محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، تح: الدار التونسية للنشر، تونس، دت، ج26، ص 151.

- معنى أداة الشرط: وهذا ما نجده في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلۡمُخَلَّفُونَ إِذَا ٱنطَلَقۡتُمۡ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأۡخُذُوهَا﴾ [الفتح: 15] بحيث نجد "إذا" قد دلت على معنى الشرط وأدت وظيفة الأداة.

- ظرف زمان وهو ما ورد في قوله تعالى: ﴿إِذۡ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ﴾ [الفتح: 26] بحيث نجد "إذا" قد دلّت على معنى "حيث" وأدت معناه.

3- المعاني الوظيفية لمبنى الخالفة:

تؤدي مباني الخالفة والمتمثلة في "خالفة الذم، خالفة المدح وخالفة الصوت وخالفة التعجب معنى وظيفي وحيد وهو معناها الأساسي فهي المبنى الوحيد من مباني التقسيم الذي لا تتعدد معانيه الوظيفية وهو ما أشار إليه تمام حسان في قوله: "جميع هذه الخوالف صيغ مسكوكة ومن هنا كانت محفوظة الرتبة كما سبق مقطوعة الصلة بغيرها من الناحية التصريفية"[1].

والمقصود بالصيغ المسكوكة أنها كلمات لا تتغير صورها ولا وظيفتها داخل التركيب فهي ترد بنفس المعنى ونفس الوظيفة في كل الحالات وبالتالي لا يتعدد معناها الوظيفي.

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 117.

خاتمــة

الحمد لله خير الكلام عند ختام أعمالنا فله الحمد كل الحمد أن وفقنا وأعاننا ويسّر لنا ما تعسر من أمورنا.

ها قد وصل بحثنا هذا إلى نهايته بعد دراسة تحليلية لكل مبنى من مباني التقسيم الواردة في سورة الفتح الكريمة، وقد توصلنا من خلال المراحل التي مرّ بها البحث إلى جملة من النتائج تتمثل في:

1- ظاهرة تعدد المعنى الوظيفي لكل مبنى من مباني التقسيم مهمة ولابد من إبراز ماهيتها ودلالاتها المتعددة لفهم الغرض المقصود من الكلام سواء في اللّغة العادية أو في لغة القرآن خاصة.

2- النّص القرآني يعدّ فضاءً خصبا تتجلى فيه ظاهرة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد.

3- التقسيم الذي جاء به تمام حسان كان منسجمًا مع دراستنا للظاهرة دون أي تعقيد أو لبس.

4- تتعدد المعاني الوظيفية لكل مباني التقسيم باستثناء مبنى الخالفة فهو الوحيد الذي لا تتعدد معانيه الوظيفية بل يقتصر على أداء وظيفته الأساسية فقط في حين يمكن للمباني الأخرى أن تؤدي وظيفته.

5- السياق له أثر كبير في تغيير الدلالة الزمنية لبعض الأفعال فيدل الفعل الماضي على الحاضر والمستقبل، كما يدل الفعل المضارع على معنى المضي والاستقبال.

6- تنوّع صيغ كل مبنى من مباني التقسيم له أثر كبير في تجلي معاني القرآن الكريم ومقاصده.

7- لكل مبنى من مباني التقسيم سياق يتناسب معه لفظا ومعنًا ولكل صيغة من صيغ هذه المباني مقام يناسبها بحيث تبرز قيمتها من حيث المعنى والوظيفة.

8- مبنى الأداة من أكثر المباني التي تتعدد معانيها الوظيفية وخاصة حروف المعاني.

9- أكثر أدوات الاستفهام الواردة في السورة الكريمة هي عبارة عن ظروف تعدد معناها الوظيفي فأدت معنى الاستفهام.

وأخيرا، نأمل أن نكون قد وفقنا في دراستنا لأحد أهم الظواهر اللغوية تجليًّا في القرآن الكريم، وساهمنا ولو بقدر يسير في بيان أهميتها في فهم القرآن الكريم، راجين أن نكون قد أفدنا مثلما استفدنا فإن وفقنا فمن الله وحده وإن أخطأنا فمن أنفسنا وحسبنا أننا لم ندخر جهدا والله الموفّق.

ملحق

1- التعريف بالسورة:

سورة الفتح سورة مدنية تعنى بجانب التشريع شأن السور المدنية التي تعالج الأسس التشريعية في المعاملات والعبادات والأخلاق والتوجيه[1].

سورة الفتح سورة مدنية عدد آياتها تسع وعشرين آية، نزلت في السنة السادسة للهجرة بين بين مكة والمدينة ليلا في شأن الحديبية من أولها إلى آخرها[2].

وقد روي عن الإمام أحمد حدثنا إسحاق بن عيسى عبد الرحمن بن زيد الأنصاري عن عمّه مجمع بن حارثة الأنصاري رضي الله عنه وكان أحد القرّاء الذين قرؤا القرآن قال: شهدت الحديبية فلما انصرفنا عنها إذا الناس ينفرون الأباعر، فقال الناس بعضهم لبعض: ما للناس قالوا أو حي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فخرجنا مع الناس لواحق فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته عند كراع الغميم*، فاجتمع الناس عليه فقرأ عليهم: "إنا فتحنا لك فتحنا مبينا"[3].

2- سبب التسمية:

سميت هذه السورة باسم الفتح لأنها تتحدث عن صلح الحديبية وكان يُعدّ فتحًا عظيما بشّر بفتح مكة، وقد روي عن جابر رضي الله عنه أنه قال: "ما كنا نعدّ فتح مكة إلا يوم الحديبية" وروي عن البراء رضي الله عنه أنّه قال: "تعدوت الفتح (فتح مكة) وقد كان فتح مكة فتحا، ونحن نعدّ الفتح (بيعة الرضوان) يوم الحديبية"[4].

---

(1) محمد علي الصابوني، صفوت التفاسير، دار الحديث، القاهرة، ط10، د ت، ج3، ص 208.

(2) أبو عبد الله الأنصاري القرطبي، مختصر تفسير القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج4، ص 126.

* كراغ الغميم، منطقة تقع بعسفان بين مكة والمدينة (ابن كثير، تفسير القرآن، ص 197).

(3) سيد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق، بيروت، ط34، 2004، مج6، ص 3312.

(4) الصابوني، صفوة التفاسير، ج3، ص 219.

3- فضل السورة:

حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض أسفاره وعمر بن الخطاب يسير معه ليلا فسأله عمر عن شيء فلم يجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سأله فلم يجبه، فقال عمر ثكلتك أمّك نزرت* رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات كل ذلك لا يجيبك، قال عمر، فحركت بعيري حتى كنت أمام الناس وخشيت أن ينزل فيّ قرآن فما لبثت أن سمعت صارخا يصرخ قال: فقلت لقد خشيت أن يكون نزل فيّ قرآن: فقال جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمت عليه فقال: لقد أنزلت عليّ الليلة سورة لهي أحبّ إليّ مما طلعت عليه الشمس ثم قرأ: "إنّا فتحنا لك فتحا مبينا"[(1)].

4- مقاصد السورة:

- البشارة العظيمة من الله عزّ وجلّ لرسوله وللمؤمنين بفتح قريب أعظم وهو فتح مكة وقد وعدهم به وذكره بلفظ الماضي لتحقيقه فقال الزمخشري: "هو فتح مكة، وقد نزلت مرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة عام الحديبية وهو وعد له بالفتح، وجيء به بلفظ الماضي على عادة ربّ العزّة سبحانه في إخباره لأنها في تحققها وتيقنها بمنزلة الكائنة الموجودة وفي ذلك من الفخامة والدلالة على علو شأن المخبر ما لا يخفى"[(2)].

- تأييد إلهام النبي صلى الله عليه وسلم فيما قال وما فعل وأظهرت عِظم الفوائد المادية والمعنوية والسياسية والحربية والدينية التي ترتبت من ذلك.

---

* نزرت رسول الله صلى آله عليه وسلم بتخفيف الزاي ويجوز تشديدها أي الحق عليه (ابن حجر، تفسير غريب القرآن، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص 236).

(1) القرطبي، تفسير القرطبي، ص 126.

(2) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1998، ج5، ص 534.

- إخراج المسلمين من حالة الحزن والكآبة التي كانوا فيها بسبب صدّهم عن المسجد الحرام وكذلك بقوله تعالى: ﴿ لِّيُدۡخِلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرَ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عِندَ ٱللَّهِ فَوۡزًا عَظِيمٗا ٥ ﴾ [الفتح: 05].

- كشف المنافقين وإظهار نواياهم السيئة اتجاه الله عزّ وجلّ واتجاه النبي صلى الله عليه وسلم.

قائمة

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص.

أولا: المصادر

3- الألوسي شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، تح: ماهر جنوش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2010، مج1.

4- الجرجاني عبد القاهر أبو بكر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: محمد محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، د ت.

5- ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، تفسير غريب القرآن، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

6- الحملاوي أحمد، شذا العرف في فنّ الصرف، تح: محمد بن عبد المعطي، دار الكيان للطباعة والنشر، الرياض، د ط.

7- أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج13.

8- الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت، ط1، 1984.

9- الزمخشري أبو القاسم جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1998، ج5.

- المفصل في صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999.

- أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج2.

10-ابن مالك محمد بن عبد الله، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، 1987.

11-مرتضى الزبيدي، تاج العروس عن القاموس، تح: عبد المجيد قطاش، الكويت، ط1، 2001.

12-الصابوني محمد علي، صفوت التفاسير، دار الحديث، القاهرة، ط10، د ت، ج3.

13-بن عاشور محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، تح: الدار التونسية للنشر، تونس، دت، ج26.

-14

15-عمرو بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت، ج1.

16-ابن عقيل بهاء الدين العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، د ت، ج1.

17-الغلاييني مصطفى، جامع الدروس، العربية، تح: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت، د ت، د ط، ج3.

18-ابن فارس أحمد أبو الحسن، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: محمد فاروق الطباع، مكتبة المعارف، لبنان، بيروت، ط1، 1993.

19-القرطبي أبو عبد الله الأنصاري، مختصر تفسير القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج4.

20-ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج1.

21-السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج1.

-22

23-ابن الشجري، امالي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، د ت، ج1.

24-ابن هشام النحوي المصري، شذور الذهب، تح: محمد السعدي فرهود، دار الكتاب المصري، القاهرة، د ط، 1999.

ثانيا: المراجع

1- أنيس إبراهيم، من أسرار اللغة العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط3، 1966.

2- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، د ط، 2001.

3- الرمالي ممدوح عبد الرحمن، العربية والوظائف النحوية، دار المعرفة الجامعية، مصر، د ط، 1997.

4- لاينز جون، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1987.

5- الساقي فاضل، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، 1977.

6- سيد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق، بيروت، ط34، 2004، مج6.

7- المخزومي مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد، بيروت، لبنان، ط2، 1986.

8- الصافي محمود، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، دار الرشيد، مؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان، د ط.

9- ياقوت محمود سليمان، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 1985.

10- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، مصر، د ط، 1994.

11- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004.

فهرس الموضوعات

كلمة شكر ..... /
إهداء ..... /
مقدمة.....أ-ج
الفصل الأوّل: المعنى والوظيفة في أقسام الكلم 5-35
المبحث الأول: أقسام الكلم بين القدماء والمحدثين 5-23
1- آراء النحاة القدماء في تقسيم الكلم..... 5-17
2- آراء اللسانيين العرب المحدثين في تقسيم الكلم. 17-23
المبحث الثاني: المعنى والوظيفة. 24-35
1- المعنى مفهومه وأنواعه. 25-29
2- الوظيفة مفهومها وأنواعها. 29-33
3- علاقة المعنى بالوظيفة. 33-35
الفصل الثاني: تعدد المعاني الوظيفية لمباني التقسيم في سورة الفتح 37-64
المبحث الأوّل: تعدد المعاني الوظيفية لمباني الاسم والفعل في سورة "الفتح".....39-50
1- تعدد المعاني الوظيفية لمبنى الاسم 39-42
2- تعدد المعاني الوظيفية لمباني الفعل.....42-50
المبحث الثاني: تعدد المعاني الوظيفية لمباني الصّفة والضمير في سورة "الفتح" 51-57
1- تعدد المعاني الوظيفية لمباني الصّفة.....51-52
2- تعدد المعاني الوظيفية لمباني الضمير 52-57
المبحث الثالث: تعدد المعاني الوظيفية لمباني الأداة والظروف والخالفة في سورة "الفتح"...58-64
1- الأداة.....58-63
2- الظروف.....63-64
3- المعاني الوظيفية لمبنى الخالفة 64
خاتمة.....66-67
ملحق.....69-71
قائمة المصادر والمراجع 73-75
فهرس الموضوعات 77

تم بحمد الله